فقه الجواب عند ابن السِّيد البَطَلْيُوسي
دراسة في جهده النحْوي من خلال كتابه
"المسائل والأجوبة"

د. زكريا محمد حسن الكندري (*)

الملخص:

البحث دراسة في لغة الدرس النحوي لابن السِّيد البَطَلْيُوسِي، واعتُمِدَ في ذلك كتاب (المسائل والأجوبة) الذي يشتمل على أربعين مسألةً في علوم شتَّى، أهمها: النحو والصرف، تَلَقَّاها ابنُ السيد فأجاب عنها مستعملاً أدواتٍ معرفيةً مختلفةً، كان من أهمها: الأداة النحْويّة، وقد اختار البحث رصد التي انطوت عليها معالجة ابن السيد لهذه المسائل. وتتفرَّع أهميَّة دراسة ذلك عند ابن السيد عمَّا يمثّله ابن السيد من اتجاهٍ في زمانه ومكانه في التصنيف النحوي واللغوي ممَّا يجعل دراسته دراسة لاتجاهٍ مهمّ أثَّر في معاصريه ولاحقيه.

جاء البحث في ثلاثة مباحثٍ وخاتمة، أولها في: الأصول النحويّة، وثانيها في: الاحتجاج، وثالثها في: الأسلوب، ثم اشتملت الخاتمة على أهم النتائج التي انتهى إليها البحث. وهذه المرائي الثلاثة تُجلّي بنية الجواب النحوي عند ابن السيد.

Summary

This research studies the language used in the syntactic lesson of Ibn Al-Seed Al-Batluosi in his book (Questions and Answers) . The book contains forty articles in different topics , the most important one is the (Syntax) . Ibn Al-Seed explained this topic in details using different learning methods especially the syntactic method .

* – مدرس النحو والصرف بكلية الآداب، جامعة الكويت.

Since Ibn Al-Seed was a distinguished figure in language and syntax especially in that time , this research tackled the main properties and tips he used in explaining the inquiries and questions .

The research comprises three chapters (The Basics of Syntax / The Protest / The Method) . They demonstrate the structure of the syntactic answer used by Ibn Al-Seed . And , the conclusion comprises the outcomes of the study .

مقدمة

اتخذ النحاة طرقاً متعددة للتصنيف النحوي، وهذا التنوع يعود إلى الشيء الذي دفع المصنف للكتابة والتأليف، فسعى لإبرازه من خلال مؤلَّفه؛ فنجد منهم من يلجأ إلى التصنيف في القواعد المجرّدة كما في: الكتاب لسيبويه، والمقْتَضب للمبرّد، والأصول لابن السراج وغيرها، ومنهم من يعمد إلى الاتجاه التطبيقي ويفعّل جانب الممارسة كما في كتب معاني القرآن وإعرابه، نحو ما نراه عند كلّ من: الفرَّاء، والزجاج، والزجاجي وغيرهم، ويظهر لنا اتجاه جديد ابتداءً من القرن الثالث يتمثَّل في جلوس العالم بين الطلاب وسماع الأسئلة وتدوين الإجابات، وهو ما يُعرف بكتب الأمالي والمجالس، كما هو عند كل من: اليزيدي، وثعلب، وابن الشجري، والسُّهيلي. وشاعت أيضاً مجموعة من المصنفات تقوم على فكرة مشابهة للفكرة السابقة، وذلك أنَّ العالم يرتحل بين البلدان فيقوم الطلبة بقصده وإلقاء الأسئلة والإشكالات عليه، وهو ما نراه عند الفارسي في مسائله المشهورة، كالمسائل الحلبيات، والمسائل الشيرازيات، والمسائل البغداديات وغيرها، وفي هذا دلالة على حرص طلبة العلم من خلال تتبعهم لخط سير العالم، كما تدل على التنوع الثقافي الذي كان يتحلى به علماء الأمة؛ إذ إن هذه المسائل تدور في جوانب مختلفة كالنحو، والصرف، واللغة، والتفسير وغيرها من المواضيع. ومن الكتب التي تمثل هذا الجانب من التأليف كتاب (المسائل والأجوبة) للعالم المتفنن ابن السيد البطليوسي، فقد وردت إليه خمسون مسألةً في مواضيع مختلفة كالنحو، والصرف، واللغة، والتفسير، والعَرُوض والقافية، والفلسفة، فقام بالرد على هذه الأسئلة مستخدماً كلَّ الوسائل والطرق التي تعينه على كشف الصورة وإيضاح

الإشكال، فظهرت أثناء إجابته طائفة من السمات والخصائص اطردت على تفاوت فيما بينها عنده من أول مسألة إلى آخرها، ومثَّلت جانباً من جواب الفكر العلمي عنده، وكان من هذه السمات ما هو متعلق بالأصول المعرفية، وآخر متعلق بجانب المعالجة والاحتجاج، وثالث مرتبط بسَمْت الكتابة والتعبير، فتحصلت لنا ثلاثة جوانب كشفت عن طبيعة الجواب النحْوي عنده.

وأهميّة هذا الاتجاه من الدراسة تتمثل في أنه يكشف لنا تميّز العالم موضع الدراسة في أساسه المعرفي وأدواته، مما يمكن أن يكون نتاج هذا الاتجاه– لو كثر– جلاءً لمدى تنوّع السمات فيما بين النحاة واللغويين، وما يزيد أو ينقص في تراثنا، مما يساعد على سبر الدعوى بأنَّ في تراثنا اللغوي تنوعاً أو وحدةً في بنية الدرس النحوي في الامتداد الرأسي تاريخاً، والأفقي مكاناً.

***الدراسات السابقة**:

تعدَّدت الدراسات التي تعرضت لشخصية ابن السيد ولإنتاجه العلمي، وكان الكثير منها منصبًّا على كتابيه حول الجُمل للزجاجي؛ وذلك نظراً لما لهذا الكتاب من أثر في التراث النحوي، أمَّا ما يتعلق بكتابه(المسائل والأجوبة) فلم أظفر إلا بدراستين اثنتين:

–**الأولى:** وهي بعنوان(روابط الاستنتاج في كتاب رسائل في اللغة لابن السيد)، دراسة في الحِجَاج اللغوي، لعمر جبار السعدون، في مجلة آداب البصرة، العدد٩٣، سنة٢٠٢٠. وهو بحث يقوم على بيان دور روابط الاستنتاج اللفظية– وهي: ولهذا، إذن، ولذلك، وعلى هذا، وعلى ذلك– في تماسك الخطاب وانسجامه، وما حقَّقته من غايات تأثيريَّة وإقناعية، وكيف وُظفت في خدمة النص. فهو يلتقي مع بحثنا في جزئية يسيرة من مبحث الأسلوب إلا أنه يختلف معه في بقية العناصر؛ وذلك لأنه ركز على مسائل فلسفية ومنطقة، وأبرز استخدام ابن السيد لهذه الروابط.

–**والثانية:** (كتاب رسائل في اللغة لابن السيد) للدكتور محمود الحسن، منشور في مجلة مجمع اللغة العربية في دمشق، مجلد ٨٥، جزء٣، سنة ٢٠١٠. وهو بحث يندرج تحت

مسمى التعريف بالكتب وعرضها، فجاء خالياً من أي شيء يتعلق بمنج ابن السيد أو فكره.

لذا تأتي دراستنا لتكشف لنا عن جوانب هامة تتعلق بفلسفة الجواب عند ابن السيد.

أمّا ما يتعلّق بمنهجية الدراسة، فقد جمعتُ ما تفرق من مواضيع تحت عنوان واحد، وترجمت لها بفكرة تنطوي تحتها المسائل، فجاء المبحث الأول للحديث عن الأصول النحوية، والثاني للحديث عن الاحتجاج وآلياته، والثالث للحديث عن الأسلوب وما يتصل به. وبالنسبة لطريقة العرض، فإنني أذكر الفكرة المعالجة، وأمثّل لها بمثالٍ أو مثالين وأحياناً ثلاثة، وأكتفي بالإشارة إلى بقية المواضع في الهامش رغبة في الاختصار. [١]

المبحث الأول : الأصول

يُقصد بها الأصول المعرفية النحوية التي يصْدُرُ عنها ابن السيد تجاه المسائل، أي: إنَّ الحكم أو الإجابة التي وصل إليها كانت ترتكز على دعائم وأسس منهجية، وهذا ما سنوضحه من خلال الآتي:

١- السماع:

يُعد السماع من الأصول التي اعتمد عليها النحاة عندما لجؤوا إلى تقعيد القواعد، فلا تكاد تجد قاعدة إلا ولها أصل مسموع عن العرب[٢]، ومن هنا وجدناهم يتخيرون القبائل الفصيحة ويبحثون عن الأعراب الخلَّص حتى تكون القاعدة مطابقةً لأصل الاستخدام، فنجد أنَّ ابن السيد يجتهد ليعزز القاعدة بشاهد أو بقول عن العرب، وأثناء ذلك برزت عنده عناصر السماع، وهي على النحو التالي:

١/١ عناصر السماع:

١/١/ أ - القرآن الكريم والسنة النبوية:

شكلت الشواهد القرآنية مصدراً مهماً من مصادر ابن السيد في الاحتجاج، وكان ينظر إلى هذين المصدرين نظرة احترام وإجلال فقد نص على أن القرآن الكريم والحديث لا يسوغ

لمؤمن أن يتأوَّلَهُما على ما يجوز في اللغة إذا لم ترد باللفظ روايةٌ عن الأئمة من أهل السنة– رحمهم الله–،فإذا صحَّت الرواية بشيءٍ طلب له حينئذٍ التأويل[٣].

قال ذلك عندما ذُكرت له رواية مختلفة لحديث نبوي[٤] فذكر أنَّه يستطيع توجيهها إلا أنَّ ما تقدم يمنعه من ذلك، وكل هذا نابع– كما أشرت– من اعتزازه بهما، أي: القرآن والسنة، فلم يكن يضع الآية أو النص عند الاحتجاج بهما وفق المعيار اللغوي وإجازاته، بل يلتزم الأثر الوارد في كلّ منهما، فهما نصٌّ مسموعٌ شاهدٌ مقيّدٌ بالأثر، وليس مباحاً للنظر اللغوي المطلق؛ أي أنَّ النصَّ القرآني والحديثي مُحاطٌ بالإجلال، وكذلك الأثر المفسِّر له؛ فلا يقدّم تفسيراً أو تأويلاً من غير الأئمة.

ومن ذلك تقديمه ما ورد في الذكر الحكيم على ما منعه ابن السراج وجماعة من النحويين عندما وجّه قوله تعالى ((فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك))[٥] فقد ذكر مسألة حمل الاسم والخبر على اللفظ والمعنى معاً، فقال إنَّه يجوز أنْ يُحمل الاسم والخبر على اللفظ فقط أو على المعنى، واستدل بقوله تعالى((وقالوا لن يدخل الجنةَ إلا من كان هوداً أو نصارى)) [٦] حيث جاء اسم (كان) مفرداً حملاً على لفظ (من)، وخبرها جمعاً حملاً على معناها، فصارت هذه الآية بمنزلة قول القائل: لا يدخلِ الدارَ إلا من كان عاقلين. وهذه مسألة لم يجزها ابن السراج وجماعة من النحويين[٧]، وقالوا: لا يجوز إلا أن يحمل الاسم والخبر معاً على اللفظ فيقال: إلا من كان عاقلاً، أو يحملا على المعنى فيقال: إلا من كانوا عاقلين. وقد جاء في كتاب الله بخلاف ما قالوه. فكأنَّ لسان حاله يقول: لا قولَ بعد الآية الكريمة.[٨]. فهذان موضعان يبينان منزلة القرآن والسنة عنده. وبالإضافة إلى ذلك فهو دائم الاستشهاد بهما في عرضه للمسائل، وأحياناً كان يستشهد بالقراءات القرآنية[٩]، ويفسر الحديث النبوي بالحديث[١٠].

١/١/ ب- أقوال العرب:

اعتمد ابن السيد على أقوال العرب وعاداتهم الكلامية في تدعيم حديثه عن القواعد والأصول، فما من مسألة إلا وتجد فيها ما ينص على أنَّ العرب كانت تستخدم هذا التركيب،

أو أنَّه لم يرد عنهم. وقد اتخذت أقوال العرب عنده عدَّة أنماط، فنجده ينصُّ مرةً على استعمال العرب كما في قوله: (والعرب تستعمل الرؤية بمعنى (الظن)، وبمعنى (العلم) [١١]. وفي أحيان أخرى يصرح بأنه كلام قد خرج مخرج كلام العرب كما في قوله: (وقوله–عز وجل–: ((مثل نوره كمشكاة فيها مصباح))[١٢] كلام خرج مخرج مجاري كلام العرب الذي تستعمله في ألفاظها)[١٣] بالإضافة إلى قوله: إنه بمنزلة قول العرب[١٤]، وإنه كثير في كلام العرب[١٥]. وقد يكون عدم مجيئه على كلام العرب سبباً لرفض القول كما في (أل) من لفظ الجلالة عندما رأى بعض الكوفيين أنها دخلت للتفخيم، فذهب إلى أن هذا ليس بصحيح؛ لأنَّا لم نجد في كلام العرب شيئاً فخم بدخول الألف واللام عليه حتى نقيس اسم (الله) تعالى عليه[١٦]، وهذه مرتبة عالية يرتقيها ابن السيد؛ لأنها تقتضي استقراءً واسعاً جدًّا يجيزُ له الحكمَ بعدم وروده لدى العرب. هكذا يتحصل لنا أن كلام العرب من الأصول التي اعتمدها ابن السيد لتدعيم موقفه في الحكم والاستنتاج[١٧] إثباتاً ونفياً.

٢/١- صور الاعتداد بالسماع:

بعدما فرغنا من ذكر عناصر السماع ننتقل إلى الحديث عن صور الاعتداد بالسماع عنده أو الجانب التطبيقي للسماع، فنجد عنده مجموعةً من السمات، نذكرها على النحو التالي:

١– يعمد إلى تدعيم رأيه بالسماع حين يعالج المسائل حتى لا يبقى هناك أيُّ مجالٍ يدفع إلى تضعيف الرأي أو ردّه، وذلك نحو قوله عندما ذكر كلام السيرافي في تفسير قول سيبويه: (أعبدَاللهِ أنت الضاربه) [١٨] فقد قال السيرافي: إن الألف واللام إذا دخلت على اسم الفاعل فإنه يكون للأزمنة الثلاثة[١٩]. فقال ابن السيد إنَّ ما ذكره السيرافي يعضده السماع، وله مع ذلك وجه من القياس. [٢٠] ثم إنه قام بعدها بحشد مجموعة من الشواهد بدأها بآيتين من القرآن الكريم، ثم عدد الشواهد الشعرية الجاهلية، وبعدما فرغ من التعديد ذكر أن هذا كثير.

٢– السماع أصل مستقر مهم عنده. نجده ينص صراحةً على أن السماع مقدم على القياس كما في توجيهه لقولهم:(حبُّ المُلوك)، فقد ذكر بعضهم فتح الميم(المَلوك)، فرد عليهم

ابن السيد بأن هذا القول فيه خطآن؛ خطأ اشتقاق،[٢١] وخطأ إعراب؛ وأما الإعراب فإنه إذا فتح الميم صار (المَلوك) صفة من الصفات، فلزم أن يقول: (الحبُّ المَلوك)، فإذا قال: (حبُّ المَلوك) أضاف الموصوف إلى صفته. فإن قيل: فما الذي يمنع أن نجعله من باب قولهم: (صلاةُ الأولى)؟

يجيب ابن السيد– وهنا موضع الشاهد– بأن (هذا الباب موقوف على السماع لا يجوز القياس عليه؛ فلو صحت عندنا رواية أو ورد سماع بفتح الميم لجعلناه من هذا النوع، فإذا عدمنا السماع حملناه على ما يستعمل الجمهور، ولم نعدل إلى شيء فاسد في القياس؛ لأن إضافة الموصوف إلى صفته خطأ) [٢٢]. فنجد أن قبول الرأي يمر عنده بمستويات، يبدأ بالسماع وهو المقدم عنده، ثم استعمال الجمهور، وكأنه يبحث عن الإجماع، وأخيراً يأتي القياس. وقد يكون الاعتداد بالسماع مفهوماً عنده من السياق حتى لو لم يصرح بلفظه فيكتفي بالإشارة إلى أن العرب لم تنطق بها إلا على هذه الصورة فلا مسوغ للأخذ بغيرها[٢٣].

٣– التراتب بين السماع والقياس. يحسن الإشارة إلى أنَّ تقديم السماع على القياس أصل عند من تقدمه من النحاة، فابن جني ينص على ذلك صراحةً، وينقل هذا الأصل عن شيخه الفارسي، فقد قال بعد أن قرر أن الاستعمال إذا ورد بشيءٍ أخذ به وترك القياس، لأن السماع يبطل القياس، (قال أبوعلي لأنَّ الغرض فيما ندونه من هذه الدواوين ونثبته من هذه القوانين إنما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها، ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح، فإذا ورد السماع بشيءٍ لم يبق غرض مطلوب، وعدل عن القياس إلى السماع) [٢٤].

٢- القيـــاس:

شكَّل القياس عند النحاة رافداً من الروافد التي أسهمت بشكل رئيس في تنمية النصوص وصياغة القواعد؛ وذلك أنه قام في نظرهم– أي: النحاة– على تحويل المعرفة التي مردها إلى الخبرة والطبيعة إلى صناعة علمية تقوم على أصول التفكير العلمي[٢٥]. ومن هنا تأتي أهمية القياس الذي نجده حاضراً حضوراً عند ابن السيد على النحو التالي:

١– أهمية القياس ودوره. أكد ابن السّيد دوره في مواضع مختلفة، نحو قوله معللاً زيادة الهاء في (أمهات) (إنَّ الغالب عليها أن تزاد لا أن تحذف، فنسبت إلى الزيادة التي هي أغلب عليها. فإذا جاء من الهاء حرف يحتمل الزيادة والحذف، لزم أن يحكم بالزيادة التي هي الباب فيه حتى يقوم دليل على الحذف الذي هو أقل حاليه، هذا هو محض القياس وطريقه). [٢٦] فتأمل قوله (محض القياس وطريقه) تجد أن هناك مسلكاً ذا سمات واضحة كان يسير عليه في ضبط القواعد.

٢– الاعتماد على القياس إذا عُدم السماع أو النظير. ومن أمثلة ذلك قوله عندما ورد إليه سؤال يتعلق بكيفية بناء الاسم من ألف (ما) الساكنة إذا سميت رجلاً، فذكر أولاً أنَّه إذا سُمِّيَ بحرف من الحروف أن يزاد عليه حتى يبلغ بصيغته أقل ما تكون عليه صيغ الأسماء المتمكنة، فيقال في (ما): (ماءٌ)، وفي (لوْ): (لوٌّ). [٢٧] ثم انتقل إلى التسمية بالألف من (ما) و(لا) فاستشهد بما ذكره ابن جني [٢٨] بأنك تزيد على الألف ألفاً ثانيةً، فتجتمع ألفان ساكنتان فتصير (إيْ) بعدما تتعرض للإعلال، فتزيد على الياء ياءً أُخرى وتدغم الأولى فيها فتقول: (إيٌّ) وذكر بعدها صورة البناء منها إن بنيت فعلاً. وفي ختام عرضه للمسألة ذكر بأن ابن جني قد كفانا فيها الشغب–أي: التعب– إشارةً إلى أنه لا داعي للبحث فيها بعد معالجة أبي الفتح لها، وأنه يرى وجه القياس فيها. فينبغي لمن أراد أن يصوغ منها مثالاً على صورة بعض أمثلة العرب يُجريها مُجرى (أوى) (يأوي)، ويركب على قياسه، فيقول في مثل (جعفر): (أيًّا). [٢٩] فيظهر لنا بعد الكلام السابق عناية ابن السيد

بالقياس واعتداده به، فقد تتبع ما ذكره ابن جني وجعله هو الوجه والطريق الذي ينبغي أن يُسلك.

٣- موقفه من مخالفة القياس. نص ابن السيد على مسألة مخالفة القياس وذلك عندما عرض لرأي هشام في نصب المفعول من قولنا:(ضرب زيدٌ عمْراً) فقد ذهب إلى أن الفاعل الذي هو (زيد) هو العامل في (عمرو) مستنداً إلى أن الاعتماد إنما هو على الفاعل؛ لأنه الموجد للضرب والمحدِث له، فلما كان كذلك صار (الضرب) و(عمرو) معاً مفعولين لـ(زيد). فبين أن هذا وإن كان صحيحاً من طريق المعنى، فإنه لا يوجب أن يكون (زيد) هو الناصب لـ(عمرو) على مقاييس النحويين، بل هو خارج عن قوانينهم غير مطرد على أصولهم، وعدد وجوه النقض[٣٠]. وهنا يتجلى لنا أن مفهوم القياس عنده يشمل القوانين والضوابط التي تعم القياس وغيره من الأصول، ففكرة الاعتداد بالأصل وعدم المخالفة جاءت واضحةً عنده في هذا المثال[٣١].

٣- قواعد التوجيه:

سعى ابن السيد من خلال إجاباته إلى تضمينها أصولاً كليةً تضبط القاعدة وتحكمها، فهي أشبه بالضوابط المنهجية التي وُضعت ليُلتزم بها عند النظر في المادة اللغوية- سماعاً كانت أم قياساً أم استصحاب حال- التي تستعمل لاستنباط الأحكام[٣٢]. وهي قواعد تتعلق بالاستدلال، وقواعد تتعلق بالمعنى، وقواعد تتعلق بالمبنى. وقد تمثلت هذه القواعد في مواضع كثيرة من كتابه، نذكرها على النحو التالي:

أ - تطرق إلى لفظ الجلالة إذا دخلت عليه لام الجر نحو قولهم: (لاهِ أبوك)، فبيَّن أن سيبويه[٣٣] ذهب إلى أن الحذف وقع على اللامين؛ لام الجر، واللام الساكنة بعدها، والثالثة هي لام الأصل. وخالفه المبرد[٣٤] بأن الباقية هي لام الجر فقد دخلت لمعنى لذا لا يجوز حذفها، وحرف الجر لا يحذف. وذكر موافقة السيرافي[٣٥] لسيبويه معللاً لرأيه بأن سيبويه إذا حذف من الكلمة ما قاله فالباقي منها هو اللفظ الموجود من غير تغيير. وعلى قول المبرد تبقى اللام المكسورة وتغير وليس على التغيير دليل يجب التسليم له.

ثم يختم ابن السيد الكلام بذكر قاعدة توجيهية تتعلق بمبنى الكلمة وتصنف ضمن قواعد التركيب فيقول: (وفي قول سيبويه حذف فقط، وفي قول أبي العباس حذف وتغيير معاً. وكلما قل التغيير كان الحذف به أولى)[٣٦]. فنجد هذا الأصل الذي يسعى لترسيخه من خلال شرحه للمثال السابق.

ب- ذكر في توجيه قولهم في الدعاء: (يا حليماً لا يعجلُ) أن (يا حليم) صفة مخالفة لصفات البشر، ودخلت عليها: (لا يعجل) حتى يقع التباين والخلاف بالمعاني والألفاظ معاً، بخلاف ما لو كانت منفردةً كما في: يا حليم فإن التباين والخلاف يقع بالمعاني لا بالألفاظ. ثم قال مبينا ذلك من خلال قاعدة من قواعد المعنى: (وإذا انفصل الشيئان لفظاً ومعنى كان أبلغ في التباين من أن ينفصلا معنًى لا لفظاً) [٣٧] ومثَّل لهذه الفكرة بقول عَطَاء الخُراساني في ((بسم الله الرحمن الرحيم)) بأن الباري- عز وجل- كان يوصف بالرحمن، فلما تسمى به المخلوقون زيد عليه (الرحيم). فهذا نص جلي على أنهم قصدوا تخصيصه تعالى بلفظ لا يوصف به سواه[٣٨].

ج- وقال في إبدال التاء من الياء في (أسْنَتُوا) فذكر أنه يجوز أن يقال: إن التاء في (أسنتوا) لما كانت بدلاً من واو ضعفت كما ضعفت التاء في القسم حين كانت فرع فرع، فلم تستعمل إلا في وجه واحد كما استعملت التاء في القسم في وجه واحد؛ لأنها لو استعملت في أكثر من وجه كان ذلك نوعاً من التصرف. ثم ذكر قاعدة تتعلق بالاستدلال موضحاً القوة والضعف في العمل بناءً على التصرف وعدم التصرف فقال: (وتصرف الشيء يدل على قوته، والقوة تناقض الضعف فلا تجتمع معه)[٣٩].

د- وذكر أيضا بعض القواعد التي سنوردها مجردة من سياقها رغبةً في الاختصار، وهي:

- كل كلام مرتبط بإعرابه، وإعرابه مرتبط بمعناه[٤٠]. وهي من قواعد المعنى المتعلقة بالإفادة. فكل كلام يعتمد تركيبه على إعرابه، كما تلتزم الجملة الفعلية تركيباً معيّناً يناسب الإعراب المراد، وهذا الإعراب يُفضي إلى المعنى المُراد لدى المتكلم، وهكذا في الجملة الاسمية وبقية التراكيب.

– الرواية واتفاق الجماعة أولى أن يؤخذ به[٤١]. وهي من قواعد الاستدلال السماعية.

– حمل الشيء على المستعمل أولى من حمله على الشذوذ وإخراجه عن النظير[٤٢]. وهي من قواعد الاستدلال التي تتعلق بالحمل.

ومن ضمن اهتمامه بالقواعد والأصول أنه ينص صراحة في كثير من المواضع على عدم نقض المقصِد، نحو قوله: (وفي ذلك نقض الغرض الذي قصدوه)[٤٣] وإذا ما جاء شيء في الشعر يخالف الأصل وجدناه لا يتردد بإرجاعه إلى الضرورة الشعرية[٤٤]، أو إلى الشذوذ إن كان في غير الشعر[٤٥].

المبحث الثاني : الاحتجاج

نقصد بالاحتجاج: الآلية التي يستعملها ابن السيد ويخوض فيها في المسائل لينتهي إلى الأحكام التي يرتضيها، سالكاً منهجاً واضح المعالم، بيّن القَسَمَات، مناسباً لطبيعة المادة المعالجة، يعرض من خلاله الآراء، موضحاً الردود، مراعياً في ذلك قواعد التفكير العلمي. وقد جعلت هذه السمات على هيئة نقاط؛ منها ما هو مستقل، وآخر تفرعت منه مباحث، وهي على النحو التالي:

القسم الأول: آليّات الجواب:

اعتمد الجواب عند ابن السيد على عدة نقاط، جاء الكثير منها متعلقاً بالرد على الأسئلة، وأول ما يظهر منها:

١- <u>ارتباط ردِّه بسَنَن العرب في كلامهم</u>. يظهر حرص ابن السيد على تعزيز موقفه بالاستدلال الذي أخذ عنده عدة أشكال؛ إذ جاء جوابه في الكثير من المسائل متضمناً أساليب العرب في كلامها ومقاصدها، يظهر ذلك كما في قوله:(إنَّ العرب قد تصوغ للمعنيين المختلفين اسمين مشتقين من لفظ واحد، وتخالف بين الصيغتين؛ ليكون اختلافهما دليلاً على اختلاف المعنيين؛ كقولهم: شيءٌ رَزِين، وامرأة رَزَانٌ، وكلاهما راجع إلى معنى (الرزانة))[٤٦].

وكذلك في قوله: (إنَّا وجدنا كل اسم فيه ألف ولام في لغة العرب فهما في حكم السقوط منه، وتقديره معرًّى منهما، كما تقدم ذكره في هذا الباب، فحملنا اسم (الله) تعالى على ذلك)[٤٧] دليل على أنه كان يتتبع كلام العرب بحثاً عما هو مدعِّمٌ للقاعدة. وأحياناً كان يستند إلى كلام العرب لتقوية آراء العلماء كما في قوله:(ويقوي مذهب أبي حاتم–رحمه الله– أنَّ العرب قد شبَّهَتْ النَّخل بالعذارى والجواري تشبيهاً فاشياً مطرداً) [٤٨].

٢- <u>الاهتمام بالتعليل بشكل واضح.</u> يبدو اهتمامه بالتعليل واضحاً جليَّاً سواء أكان تعليلاً للآراء أم للمسائل، وكل ذلك في سبيل تفسير الظاهرة، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه[٤٩]. فهو في رده يحرص على التعليل ليزيد من سبل الإقناع، نحو قوله عندما تعرض للأَلِف الفارقة: (ولنحوٍ من هذه العلة لم يُلْحِقُوها في: (لا تقتلوني) وألحقوها بـ:(لا تقتلوا زيداً)؛ لأنَّ الضمير يتصل بالفعل أشد من اتصال الاسم الظاهر)[٥٠]. ويقول أيضاً مؤكداً صحة ما ذهب إليه النحاة: (فإذا كان كذلك ثبت أنهم أرادوا بهذا التعليل أن بعض المضمرات لما كان في غاية البيان استغنى عن النعت حُمل سائر المضمرات عليه، ولهذا نظائر في صناعة النحو)[٥١]. فنجده لا يكتفي بالتعليل، بل يضيف أنه له أمثلة ونظائر، وهذا من وسائل الإقناع عنده. ويستدل كذلك على أنَّ التاء في (أسنتوا) بدل من ياء دون أن تكون بدلاً من واو أو هاء فيقول: (أنَّا إنما حكمنا بأنها بدل من ياء دون الواو الظاهرة في (سنوات)؛ لأن الفعل إذا تجاوز ثلاثة أحرف وكان مما لامه واوٌ رجع إلى الياء، نحو: (أغزيت)، و(أحييت))[٥٢]. وبذلك يظهر لنا حرصه على تعليل الآراء وسعيه لتدعيم الأقوال حتى تترسخ الفكرة في نفس المتلقي[٥٣]. وليس ذلك فقط؛ بل التعليل وسيلتهم في بناء الجهاز التفسيري الذي يشدُّ الأحكام بعضها ببعضٍ، فلا تكون تلك الأحكام مجرد بناءٍ ظاهر لا علاقة بين أجزائه، فهو مستوًى عميقٌ يقومُ عليه النحو العربي، وتجد أكثرَ من يُعنى به النحاة ذوي العناية بالجانب العقلي كابن السيد.

٣- اعتداده بكلام سابقيه من العلماء. يبدو لنا حرص ابن السيد على ذكر آراء من تقدَّمه من العلماء حتى يكون موقفه أكثر رسوخاً، وقد لاحظنا منهجية يتبعها عند ذكره لآراء العلماء، منها: أنَّ البدايةَ عنده دائماً مع رأي الجمهور، وفي ذلك دلالة واضحة على تتبعه لإجماع النحاة وحرصه عليه، وكذلك نراه يقدّمُ آراء سيبويه على غيره من النحاة، ثم تأتي عنده بعدها آراء الفارسي الذي نعته ابن السيد بأنَّهُ من الذين تعقَّبوا كلام النحويين وحرَّروه[٥٤]، وبذلك يظهر لنا تسلسله العلمي في عرض الآراء.

أ – ومن أمثلة اعتداده بالجمهور قوله: (ذهب جمهور النحويين وغيرهم إلى أن اسم الله– تعالى– مشتق)[٥٥]، وأحيانا يكون النقل عنهم لإثبات أنْ لا خلاف بينهم في المسألة[٥٦]. ونجده يجعل أهل التصريف في قسم مستقل فيقول: (الذي ذهب إليه جمهور النحويين والعلماء بالتصريف منهم أن الهاء في (أمهات) زائدة)[٥٧]. ويذكر كذلك عبارة: أكثر الناس[٥٨]، وعبارة: كبراء البصريين ومشاهيرهم[٥٩]، وعبارة: أجمع العارفون بحدود الكلام[٦٠]، فكل ما تقدم يعطينا صورة واضحة المعالم على عنايته بالإجماع[٦١].

ب– أمَّا بالنسبة لعنايته بكلام إمام النحاة سيبويه فإنَّ ذلك مما لا يخفى على القارئ للكتاب، إذ نراه يقدم رأيه في صدارة الآراء، كما أنه يفرده بالذكر ويُغْفِلُ غيره من الآراء تقديراً لمنزلته كقوله عندما تعرض لبيت رُؤبة:

إنّي– وأسْطَارٍ سُطرنَ سطْرًا– لقائلٌ يا نصرُ نصْراً نصرًا

(ومن رفع (نصراً) الثاني ونونه جعله عطف بيان على اللفظ، وجعل (نصراً) الثالث عطف بيان على الموضع، هذا رأي سيبويه[٦٢]. وللأصمعي وأبي عبيدة في هذا البيت قولان آخران ليس هذا موضع ذكرهما)[٦٣]. ويبدو لنا كذلك تعلقه بسيبويه الذي أصبحت آراؤه عنده مهمة فنزلها منزلة الإلزام وجعل كلامه بمثابة الوصية التي ينبغي أن تؤخذ، نحو قوله: (وإذا كانت الألف المجهولة ثانيةً عيناً أو في موضع العين وجب على ما وصانا به سيبويه أن يعتقد فيها أنها منقلبة عن واو حملاً على باب (طويت) و(شويت)؛ لأنه أكثر من باب (حييت)

و(عييت))[٦٤]. ومن عنايته بسيبويه أنه يجعل رأيه هو المعتمد وسائر الآراء إما راجعة إليه، أو ساقطة فلا يعرج عليها[٦٥]. وفي كثير من الأحيان يفرد سيبويه بالذكر ويجعل بجانبه البصريين والكوفيين، فيعدّه قامة مستقلة عِلماً بأنَّه شيخٌ من شيوخ البصرة كقوله: (وفي هذا أبواب نصَّ عليها سيبويه وجميع البصريين والكوفيين، لا أعلم بينهم خلافاً في ذلك)[٦٦]. ومما هو جدير بالذكر أنَّ تقديره لسيبويه ومكانته لم يمنعه من الاستدراك عليه، وذلك نحو قوله: (غير أنَّ سيبويه لم يذكر هذا. وإنَّما ذكرناه نحن لئلا يتوهم متوهم أنَّه لا يجوز فيه غير ما قاله سيبويه)[٦٧].

ج- موقفه من أبي علي الفارسي. تبرز مكانة أبي علي عنده بعد سيبويه، فيذكر آراءه[٦٨] ويوافق اختياراته، ويربط بينه وبين سيبويه فيبين أنه موافق لسيبويه[٦٩]، وأحياناً يدافع عنه دفاعاً ظاهرا نحو قوله: (وهذا البيت يعتقد جمهور الناظرين في هذا الكتاب أنه غلط من أبي علي... وأنا أرى الذي يغلّط أبا علي فيه هو الغالط؛ لأن البيت ملائم للباب، غير منقطع عنه، ولكن في وجه الاستشهاد به غموض) [٧٠]. وهذا لا يعني أنَّه يوافقه في كل الحالات، إذ نجده أحياناً يرد عليه فيما ذهب إليه، ويأتي رده على الفارسي من كلام الفارسي نفسه، نحو قوله: (ورأيت أبا علي الفارسي قد قال في قوله تعالى ((زيتونة لا شرقية ولا غربية)): إنَّ زيتونة عطف بيان، وهذا غلط منه. والدليل على أنه غلط منه شيئان: أحدهما: إن الفارسي قد نصَّ في (الإيضاح) على أنَّ عطف البيان إنما يكون في الأسماء المعارف الجامدة، وهذا يناقض ما قاله في (زيتونة))[٧١]. كما نجده في موضع آخر يصف كلام الفارسي بعدم الوضوح[٧٢].

د- عدم اكتفائه بقول العالم. وهذا من طرق عرضه للآراء، فهو لا يكتفي بقول العالم، بل يزيد عليه مما يبرز شخصيته العلمية التي تسعى للإضافة ولا تكتفي بالنقل فقط، وذلك نحو قوله بعد أن ذكر رأي ابن جني في تفسير كلمة (الرؤية): (وقد وجدنا للرؤية معاني أخر لم يذكرها ابن جني)[٧٣].

هـ- كشفه غموض القول المتقدم. عند اعتماده على قول العالم أو احتجاجه به يبيّن ما يراه غامضاً في عبارته، وذلك نحو قوله: (ولأبي عمرو الداني في هذا الموضع كلام مشكل؛ لأنَّه ذكر في كتاب (المكتفى في معرفة الوقف) قول من جعل العامل في هنالك (منتصراً). ثم قال: (والأوجه أن يكون (هنالك) مبتدأ)[٧٤]. وهذا كلام يوهم من سمعه أنه مبتدأ مسند إليه ما بعده، وذلك غير صحيح، إنما أراد أنه كلام مستأنف منقطع مما قبله)[٧٥]. وكذلك قوله عندما تعرَّض لتفسير قول سيبويه: (أَعبدَاللهِ أنت الضاربُهُ)[٧٦] (اعلم أن هذا فصل من كتاب سيبويه مشكل؛ لأنَّ ظاهره يسبق إلى فهم السامع أن اسم الفاعل إذا دخلته الألف واللام لم يكن إلا للماضي أبداً)[٧٧]، ثم ذكر تفسير العلماء له، كالرماني، والمازني، والسيرافي، وقرن كلَّ قولٍ مع دليله، ثم قال: (وينبغي لك مع ذلك أن تعلم أن قول أبي الحسن الرماني صحيح، وهو رأي المازني، وهو موافق لظاهر كلام سيبويه، وليس فيه خلاف لقول السيرافي في الحقيقة، وإن كان يخالفه في الظاهر، ونحن نشرحه لأن فيه غموضاً)[٧٨]. فتجده يعرض للآراء، ويوضح ما فيها من إشكال، وكأنَّ دوره قائم على المناقشة والتتبع أكثر من كونه قائماً على الاكتفاء بالذكر[٧٩].

و- تشقيقه الكلام في القول المنقول: فهو يُوسعُ دائرة القول المحكي عن صاحبه، وذلك نحو قوله عندما عرض لرأي الصوفية في تفسير قوله تعالى ((إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم))[٨٠]، فقد ذهبوا إلى أن (ما) في موضع خفض على القسم، فرد عليهم بأن هذا خطأ محض، ثم قال إنه يجب أن يوفي قولهم ما يستحقه من الكلام، وذكر احتجاجهم. وبعدما فرغ من حكاية قولهم وذكر حججهم قال: (فهذا ما تحتج به الصوفية لقولها، وقد وفيناه لهم، ولعلّنا قد زدنا فيه ما لم يُعربوا به عن أنفسهم)[٨١]. فنجد بعد عرض النص الأمانة العلمية عند ابن السيد الذي لم يكتف بالتخطئة، بل ذكر حُجَّة الخصوم وناقشهم فيها، وَوَسَّع من نِطَاق المناقشة من خلال بسط رأيهم حتى أصبح عرْضُه زائداً على عرْضِهِم.

٤- مراعاة مكانة من يخالفهم في الرأي. يحرص ابن السيد على مراعاة الأدب مع أهل الفضل والعلم، وذلك شأن من ذاق حلاوة المعرفة، فنجده يسلك عدة مسالك لتحقيق هذه النقطة، من ذلك:

أ – أنه عندما ذكر حقيقة (ربَّ) وبين اختلاف العلماء فيها؛ فصَّل القول في المسألة، وتتبع الأقوال ليتعرف حقيقتها، فقال عندما بدأ بالتفصيل: (وقد يتعين على المُنْصِف إذا رأى رأياً يخالف ما رآه المبرزون في صناعة من الصنائع أن يتهم رأيه، ولا يتسرَّع إلى تخطئتهم، وإنما ينبغي أن يلتمس حقيقة ما قالوه) [٨٢]، نجد هذه القاعدة الخُلُقيَّة في التعامل مع الأقوال المخالفة، والتي- كما ذكر ابن السيد- في صناعة من الصنائع، فكأنها أصل معرفي تشترك فيه العلوم، وفيها حثٌّ على التأني والتمهل حتى لا يُتسرع بالتخطئة، وكل هذا في سبيل تقدير منزلة الآخرين، واحترام وجهات نظرهم. وبالإضافة إلى ما تقدم فإنَّنا نجد ابن السيد في كثير من المواضع يدعو السائل إلى إحسان الظن بالقائل[٨٣]، كما أنه يسعى ليلتمس له العذر فيما قال[٨٤].

ب- ومن صور احترامه لآراء الآخرين أنه كان يعمد إلى استخدام أسلوب التنكير عندما يذكر أدلة الخصوم، أو الآراء المردود عليها، نحو قوله: (فقد أعلمتك فيما تقدم من كلامي أن عطف البيان إنما يستعمل في المعارف الجامدة الظاهرة خاصة عند جمهور النحويين. على أن قوماً من النحويين قد سموا ردَّ الأجناس المنكورات على الأسماء في نحو قولك: مررت بثوبٍ خزٍّ، و: بابٍ ساجٍ، عطف بيان)[٨٥]، فنلاحظ كيف ذكرهم بصيغة التنكير، ولم يصرح بأسمائهم، فكان في ذلك توهين لهذه الآراء دون التقليل من شأن أصحابها[٨٦].

٥- الاعتماد على الصنعة والمعنى في ردِّ الإشكالات. يكاد يكون هذا المسلك هو السائد عنده في كل الكتاب، فلا تجد مسألة إلا وهو يعتمد فيها على الصنعة النحوية أو الصرفية في التوجيه مع مراعاة المعنى الذي يدور حوله المثال المعالج، لذا يذكر صراحةً أنَّ هذا

صحيح من جانب الصنعة والمعنى، أو غير صحيح، ويعبّر أحياناً عن الصنعة بـ(العربية، والإعراب). ومن أمثلة مراعاة الصنعة والمعنى نراه عندما تعرض لِقول عَلْقَمة:

فظلَّ لنا يومٌ لذيذٌ نعيمُهُ فقلْ في مَقِيلٍ نحسُهُ مُتَغيّبِ

ذكر مجموعة من الأقوال في تفسيره، منها: أنَّ (النحس) مرتفع بـ(المقيل) على حدّ قولك: (مررت بقائمٍ غلامُهُ ظريفٍ)، ثم قال: إنَّ هذا القول خطأٌ؛ وعلَّل بأنَّ (المقيل)– هنا– لا يخلو من أنْ يكون مكاناً، أو زماناً، أو مصدراً؛ فإنْ كان مكاناً، أو زماناً لم يصح أن يرتفع به (نحسه)؛ لأنَّ أسماء الأمكنة والأزمنة لا تعمل شيئاً، وإنما تعمل المصادر. وإن جعلت (المقيل) مصدراً فسد المعنى، وأوجبت أنَّ (النحس) ثابتٌ حاضرٌ فيه[٨٧]، والشاعر إنَّما أراد أنَّه لا نحسَ فيه[٨٨]. فيظهر لنا كيف ردَّ القول وبين خطأه معتمداً على الصنعة النحوية–وإن لم يصرح بذكرها–، ومراعياً غرض الشاعر، أي: المعنى الذي يدور حوله الشاهد.

– وكذلك في تفسير قول امرئ القيس:

كأنَّ دُمى شَغْفٍ على ظَهْرِ مَرْمَرٍ كَسا مُزْبدَ الساجومِ وَشْياً مُصَوَّراً

ذكر عدة تفسيرات للبيت، منها: أنَّ بعض أهل زماننا[٨٩] ذهب إلى رفع (مزبدُ) وجعل (غرائر) خبر (كأن)، ومعناه–عنده–: أنَّه شبه الغرائر وما على لبَّاتها من الحُلي بدمى شغف وقد ألقى عليه الساجوم من زبده ما يشبه الوشي المصور، فهو من التشبيه المعكوس. فذكر ابن السيد أن هذا بعيد جداً من وجوه، الأول منها: ما يتعلق بالرواية فقد جاءت بالنصب نقلاً عن الأئمة، والثاني منها يتعلق بضعف الوجه من جهة العربية، وأخيراً أن تشبيه الزبد بالوشي المصور تشبيه بعيد جداً. وختم بقوله: بأنَّه قد اجتمع في هذا القول ثلاثة أبعاد؛ واحدٌ من جهة المعنى، وآخر من جهة الإعراب، وأخيراً ضعف في الرواية المشهورة[٩٠]. وهكذا يظهر لنا أنَّ الضعف راجعٌ إلى عدة جهات لا إلى جهة واحدة، فلم يبق هناك أي مجال للأخذ بهذا القول، ووجب طرحه. ومن ضمن حرصه على مراعاة المعنى بعد بيان وجه العربية أنَّه كان يذكر أنَّ بعض الأقوال يقود الأخذ بها إلى الكفر الصريح لمن يعتقدها[٩١].

القسم الثاني: قواعد العرض:

نهدف في هذا القسم إلى ذكر الآليّات التي كان يستخدمها ابن السيد في العرض والاحتجاج، وهي الأمور التي تتعلق بالربط، والجمع، والتقسيم، وغيرها من المسائل التي تشكّل هيئة عرض الفكرة والاحتجاج لها. وهي على النحو التالي:

١- يبدو ميله الشديد إلى تقسيم المسألة على هيئة نقاط متعددة تتفرَّع من الفكرة الأم، فما من مسألة معالجة إلا تجده فيها حريصاً على الترتيب والتبويب، وذلك نحو قوله في توجيه قوله تعالى ((قائماً بالقسط))[٩٢]: إنَّ هذه الآية لا تخلو من أحد ثلاثة أوجه، وقام بتعديدها وذكر منها النصب على الحال، وقال: (وأما نصبه على الحال فلا يخلو من أحد أربعة أوجه)[٩٣]، وبين احتمالات صاحب الحال، وهو في كل وجه يذكر المعنى المترتب عليه، ويبين ضعفه وقوته. وكذلك نراه يلجأ في تضعيف الأقوال والآراء إلى التقسيم، وذلك نحو رده على قول أبي عمر بن دَرَّاج عندما غير(نيْلَوْفر) إلى (نَيْروفل)، فقال: (وقد تأملت-أدام الله عزتك...- قول أبي عمر فوجدته خطأً من ستَّة أوجهٍ)[٩٤]، ثم ذكر أن سبب الخطأ عائد إلى أن هذا لا يحسنه إلا من أحكم صناعة التصريف، وهي صناعة قلَّ من يحسنها. وقام بعدها بذكر أوجه الخطأ على شكل نقاط.[٩٥]

٢- يحرص على ذكر الحكم بعدما يفرغ من ذكر الآراء وتعديدها؛ فنجده يختم عرضه للمسألة بإيجاز يلخِّصُ فيه ما تقدم بسطه، ويُجْمِل فيه خلاصةَ القول في المسألة، وهذا يجعله يبرز رأيه فيها، وذلك نحو قوله عندما سئل عن سبب عدم جواز وصف المعرفة بما هو أخص منها وأكثر تعريفاً، وجاز ذلك في النكرة[٩٦]؛ فأجاب بأن الغرض في صفة المعرفة هو إزالة الاشتراك العارض فيها، أو المدح، أو الذم؛ فلم يجز أن تكون أخص من موصوفها لثلاث علل، وقام بذكرها مفصلة، وبعدما فرغ من عرضها ختم بسطر أجمل فيه الكلام السابق، وحكم على المسألة فقال: (فلهذه العلل الثلاث لزم أن يكون الموصوف إذا كان معرفةً أخصَّ من صفته)[٩٧]. وكذلك عندما عدد الآراء في اشتقاق اسم(الله) تعالى

وذكر الخلاف فيه، قال بعدما ذكر أربعة آراء: (والصحيح عندنا من هذه الأقوال القولان الأولان، فأمَّا القولان الأخيران فلا يصحان مع النظر)[٩٨].

٣- يلجأ إلى ربط الأقوال بعضها ببعض؛ فيبين صلة القول بالقول، ويذكر إن كان متفرعاً منه، أو راجعاً إليه، مع ذكر أوجه التشابه بينها، وكل ذلك حتى تبرز المسألة بعضها منسجم مع بعض، وغير متباعدة، وذلك نحو قوله عندما عدد المذاهب في ناصب المفعول به، فذكر من ضمنها مذهب هشام بن معاوية، ومذهب خلف الأحمر، وقام بتضعيفهما، وختم بقوله: (وقول الأحمر عندي بنحو قول هشام وقد تقدم ذكره، وغرض كل واحد منهما قريب من غرض الآخر) [٩٩]. وكذلك عندما فسر كلمة(التشميت) الواردة في الحديث النبوي الشريف فذكر فيها خمسة أقوال، وقال بعدما فرغ من عرضها: (وهذه الأقوال قريب بعضها من بعض، وإن كان الخامس منها أشبه بلفظ الحديث إذا تُؤمل السبب الذي من أجله أُمر بتشميت العاطس دون أن يُؤمر بالدعاء لمن أصابه فُواق أو تثاؤب؛ وذلك أن العرب يتشاءمون بالعُطاس كما كانوا يتشاءمون بالبوارح من الطير والوحش)[١٠٠]، فنجد سعيه للجمع بين الأقوال، مع اختياره لأحدها وقد جاء اختياره مُعَلَّلاً بفعل العرب[١٠١].

٤- الربط بين النحو وحقول معرفية أُخرى. يظهر لنا من خلال إجاباته على الأسئلة أنه كان ينطلق من حقل النحو إلى ما هو أبعد منه، فيذكر مسألةً في النحو ثم يربط بينها وبين أخرى في حقل معرفي آخر، فتبدو بعيدة إلا أنها تشترك مع المسألة الأولى في صفة، أو تتفق معها في هيئة. وللتمثيل على ذلك نراه يبدأ بذكر الحال، وأن الأصل فيها أن تكون في الصفات والأعراض الزائلة، وتجيء في الأشياء التي لا تنتقل على ضروب من التأويل كقوله تعالى ((وهو الحق مصدقا))[١٠٢] والحق لا يفارقه التصديق، وذلك يتخرَّج على وجهين:

- أنها مشبَّهة بالمنتقل.

– والوجه الآخر: أن النوع إن كانت له خواص وشروط ينفصل بها عن نوع آخر؛ لم يلزم أن توجد تلك الخواص والشروط بجملتها في جميع أشخاص ذلك النوع، ولكن إذا وُجد بعضها حُكم له بأنه من ذلك النوع. ثم أكمل وأتى بأمثلة من مبحث الاسم، وذكر أنَّ لها صفات من مثل: التعجب[١٠٣]، والتصغير، والتنوين، وغيرها، وقد تتعرى بعض الأسماء من هذه الخواص والصفات وتبقى مع ذلك في دائرة الاسم ولا تخرج، وذلك مثل: (مَنْ)، و(ما)، و(كيف). وكذلك الحال لها خواص وشروط، وربما تعرت من بعض هذه الشروط ولم يخرجها ذلك عن أن تكون حالاً. ثم انتقل انتقالةً مختلفة وأتى بمثال آخر لا علاقة لها بالمسألة النحوية إلا أنه يشترك في المثال الأول ويدور في نفس فلكه، فقال: (ونحو من هذا الكتابة والعلم اللذان هما خاصتان من خواص الإنسان، فإن عدمهما بعض الناس لم يخرجه ذلك عن نوع الإنسان إذا كان غير هاتين الصفتين موجودةً فيه، وهذا بينٌ واضح لمن تأمله)[١٠٤]. فنجد هذا الربط بين المتباعدين واضحاً من خلال هذه المسألة، وهذا التباعد يبدو قريباً عندما تنظر في الجامع المشترك بين المسألتين.[١٠٥]

٥– يسعى للتدرج في عرض المعلومة. نجد عند ابن السيد اهتماماً بالتسلسل، وذلك يتجلى من خلال عرضه للمسائل، فيذكر مثالاً عاماً للفكرة المعالَجَة ثم ينطلق منها إلى المسألة التي هي مناط الدراسة، والهدف هو أن المثال الأول بمثابة تمهيد وتوطئة للمثال الثاني حتى تدخل المعرفة قلب المتلقي دخول المأنوس، وللتمثيل على ذلك نراه عندما تحدث عن (ربَّ) وبين حقيقة وضعها ذكر أنَّ (ربّ) و(كمْ) قد بُنيا في أصل وضعهما على التناقض؛ لأن أصل (ربَّ) للتقليل، وأصل وضع (كمْ) للتكثير، ثم يعرض لها المجاز فتقع كل واحدة منهما موقع صاحبتها مع حفظها لأصل وضعها.[١٠٦] كانت هذه هي الفكرة الأم التي أراد ابن السيد معالجتها، ثم انتقل إلى المدح والذم، وذكر حقيقة وضعهما، وكيف يعرض لهما المجاز فيحل كل واحد منهما محل الآخر، وكذلك التذكير والتأنيث نقيضان في أصل وضعهما، ثم يعرض لهما المجاز فيقع كل واحد منهما موقع صاحبه، مع

حفظه لأصله الذي وُضع عليه. وبعدها قال:(فكما أن وقوع بعض هذه الأشياء موقع بعض لا يبطل أصل وضعها، فكذلك وقوع (رب) موقع (كم)، و(كم) موقع (رب) لا يبطل أصل وضعهما على ما نذكره بعد) [١٠٧]. فنجد هذا التسلسل في العرض، فقد تنقَّل من المدح والذم إلى التذكير والتأنيث وحط رحله أخيراً في (رب) فكان الربط واضحاً لأن الفكرة التي جمعت بين هذه المتفرقات واحدةٌ، وهي أنَّ المجاز لا يُبْطِلُ حقيقةَ الوضع.

٦- يعمد ابن السيد إلى توسيع نطاق المعالجة وذلك من خلال مدّ النص المعالج بإدخال نصوص تتفق معه في الحالة والهيئة، فيربط بين آية وآية[١٠٨]، وآية وحديث[١٠٩]، وشعر وشعر[١١٠]، ويجمع بين بابٍ نحوي وآخر[١١١]، ويشبه قولاً بقول[١١٢]، ومسألةً بمسألة[١١٣]، ويذكر نظيراً للكلمة[١١٤]، ويقرن بين حالة وحالة[١١٥]. وكل هذا في سبيل الاهتمام بالفكرة المعالجة حتى تصل إلى ذهن المتلقي وتكون مستقرةً فيه بعد تعدد الأمثلة. وللتمثيل على ذلك نراه يربط بين معنى آية وقول مأثور، فقد شرح قوله تعالى ((الزجاجة كأنها كوكب دريٌّ)) [١١٦]، فقال: (شبه الزجاجة بالكوكب لشدة صفائها وبياضها، وإنما وصفها بهذه الصفة؛ لأنه شبه بها قلب المؤمن الذي قد ملأه نور الهدى فأشرق وأنار، وهذا نظير الحديث المأثور: (الإيمان يبدأ بالقلب لُمْظَة بيضاء)، أي: لُمْعَة بيضاء، فكلما ازداد العبد من العمل والطاعة ازدادت تلك اللُّمْظة، فإذا غلبت على القلب فذلك الذي لا تضرُّهُ فتنةٌ...)[١١٧] نجد بعد النص السابق كيف جاء الأثر موضحاً ومعيناً على تفسير الآية وبيانها، وكل ذلك لمدّ المعنى وبسطه من خلال إدخال نصوص مشابهة تعبر عن الفكرة نفسها.

وكذلك نراه يربط بين قول وقول عندما عرض لقول الفراء في ناصب (عمْراً) من قولك:(ضرب زيدٌ عمراً)، وهو أن العامل هو مجموع الفعل والفاعل معاً. ثم قال بعدما بيَّن وجه قول الفراء: (ونظيرُ هذا من آراء البصريين رأيُ من رأى منهم أنَّ الابتداء والمبتدأ جميعاً يرفعان الخبر حين كان الخبر لا يصح إلا بتقدمهما جميعاً، وهذا الذي قاله الفراء راجع عندنا

إلى قول سيبويه، ألا ترى أن سيبويه لا ينكر أن الفعل والفاعل كل واحد منهما مفتقر إلى صاحبه، وإن كان يعتقد مع ذلك أن الفعل وحده هو العامل في المفعول)[١١٨] فنجد ابن السيد بعد النص السابق يشبه قول الفراء بقول البصريين في مسألة رافع الخبر، ولا يكتفي بالعرض والتشبيه فقط، بل يُرجع قول الفراء إلى دائرة سيبويه، وكأن هناك أقوالاً تبدو مختلفة إلا أنها عند التأمل ترجع وتعود إلى قول سيبويه.

٧- عدم الاكتفاء بعرض الأقوال بل يذكر جِذرها وأصلها الذي نَزَع منها. يبدو عنده ميلٌ لذكر الأمر الذي حمل صاحب القول إلى ما قاله، فيعرض للشيء الذي دعاه إلى هذا المذهب، أو للذي حمله على إنكار ما أنكره، وكل ذلك من خلال التغلغل في عقل المنشئ للبحث عن الأسرار والخفايا التي استترت فيه، فنجده- مثلاً- عندما تحدث عن عطف جملة التصلية على جملة البسملة في(بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمدٍ) ذكر أنَّ بعض النحويين ذهب إلى إنكار عطف الصلاة على البسملة، وأنَّهم يذهبون إلى إسقاط الواو، وفي هذا إشكال، فجاء ابن السيد وتأمَّلَ الأمر الذي حملهم على إنكاره فلم يجد شيئاً يمكن أن يتعلَّقوا به إلا أمرين:

- أحدهما: إن المعطوف حكمه أن يكون موافقاً للمعطوف عليه، وهاتان جملتان قد اختلفتا، فتوهموا من أجل اختلافهما أنه لا يصح عطف إحداهما على الأخرى.
- والثاني: إن قولنا (بسم الله الرحمن الرحيم) جملة خبرية، وقولنا: (وصلى الله على محمدٍ) جملة معناها الدعاء، فلما اختلفتا لم يصح عطف هاتين الجملتين بعضهما على بعض لاختلافهما لفظاً ومعنًى[١١٩]. فنجد بعد النص السابق أنه عرض للإشكال واجتهد في أن يرجع الإشكال إلى النقطة التي انطلق منها. ثم قام بعدها بمناقشة النقطتين ورد عليهما وأثبت عدم صحة التمسك بهما. وكذلك نراه عندما عرض لقول الفراء في نصب المفعول به من قولنا: (ضرب زيدٌ عمراً) بأن العامل في (عمرو) هو مجموع الفعل والفاعل، قال: (فإنما قال ذلك -فيما نرى والله أعلم- لأنه تأمل الفعل والفاعل فوجد كل واحد منهما مفتقراً إلى صاحبه، فالفعل مفتقر إلى فاعله لأنه هو

الذي أوجده وأحدثه، والفاعل مفتقر إلى فعله؛ لأنه به يصح تأثيره في المفعول...)[١٢٠]. فنجد ابن السيد بعد النص السابق يذكر الأصل المعرفي الذي انطلق منه الفراء في رأيه، وكأن فكرة الاحتياج والافتقار هي التي كانت تدور في ذهنه عندما ذهب إلى هذا الرأي.[١٢١]

القسم الثالث: السمات الشخصيَّة:

بعدما فرغنا من عرض السمات التي ظهرت على ابن السيد عندما كان يجيب عن الأسئلة، وذكرنا آليات العرض عنده ننتقل هنا للحديث عن الملامح الشخصية التي ظهرت عليه عندما كان يَرُدُّ على الإشكالات، وهذه الملامح تشكّل السلوك المعرفي الذي هو انعكاس للفكر اللغوي عنده، وهي ترجع إلى ثلاثة مباحث، نذكرها على النحو التالي:

١- الاختيار:

يُعد الاختيار سمةً من السمات التي تحلت بها شخصية ابن السيد، إذ إن المسألة العلمية عنده لا تتوقف على عرض الآراء وتعديدها بل يبدي ميلاً نحو رأي ويختار من الأقوال مما يجعل شخصيته العلمية حاضرة في المسألة، وكثيراً ما تكون اختياراته موافقة لقول الجمهور من النحويين، فنجده يصححها ويقدمها في الذكر[١٢٢]، وأحياناً ينص بعد عرض الأقوال على أن أحسن الأقوال هو القول الأول[١٢٣]، أو أن القول الأول أظهر[١٢٤]، أو أن قول هذا العالم أبين وأوضح[١٢٥]، أو أن هذا مذهب قوي[١٢٦]، فنجده يستخدم مجموعة من المصطلحات التي تصب في النهاية في مجال واحد، وهو الاختيار.

وللتمثيل على ذلك نراه عندما تحدث عن حركات القافية ذكر (النفاذ)، ونقل عن بعض العلماء أنه سُمي (نفاذاً) ولم يسمَّ (نفوذاً)؛ لأن النفاذ بابه أن يستعمل في الحِدة والمَضَاء، والنفوذ بابه أن يستعمل في القطع والسلوك، والحِدّةُ والمَضَاءُ أشبه بهذا المعنى من القطع والسلوك. وبعدما فرغ من ذكر هذا النقل بيَّن لنا رأيه فقال:(وأمَّا أنا فأعتقد أن (النفوذ) و(النفاذ) يستعملان بمعنًى واحد، ولو سُمي (نفوذاً) لكان جائزاً، والتفسير الذي فسروا به (النفوذ) يليق أيضاً بهذا الموقع، وليس في ذلك أكثر من تسمية اتُّفق عليها) [١٢٧]. فيظهر

بعد النص السابق أن شخصيته حاضرة في المسألة، لا تكتفي بسرد الأقوال بل تبدي ميلاً نحوها، أو تردّ وتضعّف[١٢٨].

٢- **الدعوة إلى التأمل وإعمال العقل والتوقف عند النصوص حتى تُكشف الأسرار واللطائف**. تتردد كلمة (التأمل) عند ابن السيد في كثير من مواضع الكتاب، وهو بذلك يسلك المنهج الذي سار عليه مَنْ قبله مِنَ العلماء والنحاة، وذلك أن المعرفة لا تتوقف عند استحضار المعلومات بل تبدأ بعدها عملية تدقيق النظر، والمراجعة، وللتمثيل على ذلك نجده عندما أنشد أبياتاً لأبي الوليد الوقَّشي قال إنَّ بعض الإخوان حملها على أنَّ الوقَّشي لم يكن صاحب دين، وعرض للحوار الذي جرى مع صاحب هذا الاعتقاد، ثم قال له: (اترك العجلة–أبقاك الله– وتأمل تأملاً حسناً)[١٢٩]، وقام بعدها بشرح الأبيات وبيان حقيقة المراد منها، فلما سمع صاحب الإشكال كلام ابن السيد سكن غَرْبُهُ[١٣٠]. فنجد أن سبب فساد الفهم مترتب على ترك التأمل والاستعجال في الفهم. وكذلك عندما عرض لوجوه الحكمة من نزول القرآن متقطعاً قال: (وهذا الشيء لا يتنبه له إلا المستبصر، ولا يهتدي إليه إلا المتأمل المعتبر، ولا يقدره حق قدره إلا اليقظان المتفكر)[١٣١]، وكأنه بعد كلامه السابق يرسم الخطوات التي ينبغي لطالب المعرفة السير عليها، فحقائق الأشياء لا تنجلي إلا بعد مراجعة الأفكار، وشحذ البصائر، وإحسان التأمل[١٣٢].

٣- **الاجتهاد فيما لا نصَّ فيه**. **يحرص ابن السيد على إعمال العقل** من خلال بحثه عن توجيهات للمسائل، فالانطلاقة الأولى عنده– كما تقدم لنا– تكون عن طريق استشهاده بأقوال من تقدمه من النحاة، أو البحث عن نظير للمسألة في اللغة، أو غيرها من أركان الاستدلال ودعائمه عنده، وعند غيره من النحاة؛ فإن تعذر ذلك فإنَّه يجتهد ليعمل عقله في المسألة حتى يصل إلى جواب شافٍ فيها، وذلك نحو قوله عندما ذكر حديثاً[١٣٣] للمصطفى– صلى الله عليه وسلم– أن رجلاً قال لبنيه: (إذا أنا متُّ فأحرقوني، ثم ذروا بعض رمادي في البر وبعضه في البحر، فلعلي أُضل الله! فوالله لئن قدر الله علي ليعذبني

عذاباً شديداً...) فذكر أنه حديث مشكل جدًّا، وأن له تأويلاً صحيحاً سيذكره، ونص على أنه: (لم أر– أعزك الله بطاعته– لأحدٍ من المتقدمين قولاً شافياً، ولا تأويلاً كافياً)[١٣٤]، ثم قام بعدها بذكر تأويل الحديث.

ومن خلال اجتهاده في الإجابة عن الإشكالات فإنه كان يعلي من قدر المتقدمين حتى لو لم يجد عندهم ما يشفي الغُلة، وذلك نحو قوله في مطلع جوابه عن الفرق بين النعت وعطف البيان والبدل: (وستقف من جوابنا هذا على أشياء لا تجدها في كتب أصحاب هذه الصناعة، وإن كنت إنما سلكت على منهجهم، واهتديت بأمثلتهم)[١٣٥]، فالاجتهاد هنا لا يعني الاستقلال عما قاله المتقدمون، بل هو ثمرة من ثمار السير على القواعد والأصول التي رسموها.

وقد يكون أثره في المسألة في كشف الستار عن غموض عبارات المتقدمين كما في قوله عندما تطرق إلى (ربَّ) وأحكامها: (وأنا أُؤصّل في (ربَّ) أصلاً ينبني تفريع مسائلها عليه ويصرح بما أشار أهل هذه الصناعة المتقدمون إليه)[١٣٦]، فالاجتهاد عنده لا يتوقف عند استنباط الأحكام، بل يمتد ليشمل استنطاق العبارات وذلك من خلال إزالة غموض عبارات المتقدمين وإيضاح ما خفي منها[١٣٧].

المبحث الثالث : الأســـلوب

ونقصد به عبارته التي عرض بها المسائل، وذلك أن ابن السيد كان يسلك مسلكاً محدد المعالم، يسير عليه ليعرض من خلاله الجواب عن الإشكالات، وتحت هذا المبحث مجموعة من المسائل والنقاط، نذكرها على النحو التالي:

١– لجأ ابن السيد إلى تأكيد الفكرة التي كان يعرضها من خلال استخدامه مؤكدات متنوعة، فنجده يستخدم النعت بالمفرد، والنعت بالجملة، ويؤكد أيضاً بالعطف، فيعطف مفردة على مفردة، وجملةً على جملة، بالإضافة إلى استخدامه لأساليب أُخرى لترسيخ المعنى. فمن صور عطف المفرد قوله عندما تطرق لاشتقاق لفظ الجلالة (الله): (والذي قاله أبو علي أثبت وأصح، فثبت بهذا كله وصحَّ أن قول من جعله مشتقًّا من (الوله) لا يصحُّ،

والله أعلم)[١٣٨]. فنلاحظ كيف بنى العبارة على نمط تزاحمت فيه المؤكدات حتى يكون الرأي قوياً ظاهر الوضوح، فلم يكتف بقوله (أثبت) بل عطف عليه (وأصح)، ثم انتقل إلى الجملة الفعلية وكرر نفس الجذر اللغوي ولكن مع جملة فعلية فقال: (فثبت بهذا كله، وصح) وكل ما ذكره في سبيل قبول الرأي وتعزيزه.

- ومن صور عطف الجملة قوله عندما ذكر أن بعض النحويين أنكر عطف الصلاة على البسملة في جملة التصلية، فقال رادًّا عليهم: (وهذا الذي قالوه يفسد عليهم من وجوهٍ كثيرةٍ لا من وجهٍ واحد)[١٣٩]، وقام بعدها بتعديد الوجوه. فتجد أنَّه لم يكتف بذكر الأوجه، بل وصفها بأنها كثيرةٌ حتى لا يبقى هناك أي مجال لقبول قولهم، وزاد الجملة تأكيداً عندما عطف عليها: (لا من وجهٍ واحدٍ).
- ومن صور استخدام النعت بالمفرد والجملة عنده قوله عندما وجَّه أبياتاً شعرية أُختلف في تحديد المبتدأ والخبر فيها فقال مجيباً عن أحد إشكالات البيت: (فالجواب أن هذا جائزٌ صحيحٌ لا يُنازع فيه منازعٌ)[١٤٠]، فنجده ينعت الوجه بأنه جائز صحيح، ولا يتوقف عند هذه الصفة فيأتي بجملة (لا ينازع فيه منازع) ليضفي مزيداً من التوكيد على الكلام من خلال جملة النعت. [١٤١] وكان أيضاً يذكر النعت بالمفرد، كقوله: غلطٌ شديدٌ[١٤٢]، وقولٌ قويٌّ[١٤٣]، وممكنٌ سائغٌ[١٤٤].
- وبالإضافة إلى ما سبق فإنه يستخدم بعض التراكيب التي تدور في فلك التوكيد كقوله مستخدماً أسلوب الحصر: (وما الخطأ–أعزك الله إلا ما قال؛ لأنه قد جمع بين الغلط في الاشتقاق، والغلط في الإعراب معاً). [١٤٥] وكذلك قوله مستخدماً أسلوب النفي: (وليس هذا المعنى من معنى قوله–تعالى–((وله المثل الأعلى))[١٤٦] لا في وِردٍ ولا في صدر) [١٤٧] فنفى أن يكون المعنى نفسه وأضاف جملة(لا في ورد ولا في صدر) ليؤكد المعنى ويقويه في نفس السامع.

٢- استخدم لغةً حاسمةً ليُؤكد فيها المعنى الذي يسعى إلى إثباته، فكانت عبارته موسومة بسمة الواثق المتيقن مما يقوله، وكل هذا من طرق الإقناع، ووسائله عنده، وذلك نحو

قوله عندما عرض لتفسير أبيات الفضل بن العباس، وفيها: (أخضرُ الجلدةِ في بيتِ العرب)، فقد ذهب أحد المعترضين إلى أنَّه لا يوجد في اللغة أنَّ (الجِلْدة) بمعنى (الجِلْد)، وأنَّ (الجلدة) إنَّما تستعمل بمعنى القطعة من الجلد، وأنَّه متى وُجد ذلك فليس من أهل اللغة. كان هذا زعم المعترِض، ثم قام بعدها بالرد عليه وجاءت عبارته الأولى مشعرةً بفساد مذهبه، دالةً على خطأ استنتاجه، فقال: (ونحن نُوجزه أن الجلدة تكون بمعنى القطعة من الجلد وتكون بمعنى الجلد كله، ونعطيه الشواهد على ذلك نثراً ونظماً للقدماء والمحدثين معاً)[١٤٨]، وقام بسرد ما ذكره. فتجد أنه بدأ برد قوله، وأتبعه بشواهد نثرية وشعرية، وأضاف أيضاً أنها للقدماء والمحدثين، وكل هذا من معالم الثقة عنده حتى لا يكون هناك مجال لرفض رأيه.

- وكذلك نراه يستأنف الفقرات بقوله: (اعلم) التي تسترعي انتباه السامع، ويعقبها بجملة محكمة تدل دلالة واضحة على أنها من الأمور المسلَّمة التي لا تقبل الخلاف، وذلك نحو قوله في الألف المحذوفة من اسم (الله) تعالى: (اعلم أنَّهُ لا خلاف بين النحويين في أن الألف المحذوفة من اسم (الله) تعالى في الخط كيف تصرفت به الحال من رفع، ونصب، وجر. كما أنه لا خلاف بينهم في ثبوتها في اللفظ)[١٤٩]، فنلاحظ بناء الجملة كيف جاء حاملاً بين طياته أسلوباً ظاهرا في توكيد المعنى وتعزيزه.

٣- برزت عنده أنماط محددة من الجمل كان يستخدمها ليثبت القول الذي يعرضه، وذلك نحو قوله: (لو بُعِثُوا بالآيات التي يقع معها الاضطرار والإجبار كنار تحرق، أو أرض تنخسف لبطل التكليف)[١٥٠]، وكذلك قوله: (ولو كانوا ضلوا لم يرسل إليهم رسولاً، ولكان الإرسال على هذه الحال نوعاً من العبث الذي لا يجوز على الله تعالى)[١٥١]، ويقول أيضاً: (وكذلك لما كان الكفر سبباً لانختام قلوبهم وانطباعها، وكان الوحي النازل من عند الله سبباً لكفرهم صار الله تعالى كأنه الذي ختم على قلوبهم وطبع عليها إذ كان وحيه سبباً للكفر الذي كان سبباً لختمها)[١٥٢]، فكل ما تقدم كان في سبيل مناقشة الأقوال حتى تُستوعب المسألة.

ومن الأنماط الشائعة عنده كذلك قوله: (فإذا كان كذلك ثبت أنَّهم إنَّما أرادوا بهذا التعليل أنَّ بعض المضمرات لمَّا كان في غاية البيان استغنى عن النعت حُمل سائر المضمرات عليه)[١٥٣]، فجاءت الفاء هنا لتعود على الكلام السابق، فتربط بين الجملتين ليأتي الحكم مبنياً على الكلام السابق، وكل هذا من صور تعزيز المعنى عند ابن السيد.

٤- يميل إلى الاختصار من خلال ذكر بعض الأقوال دون توسع، وكذلك من خلال مجيء الرد عنده موجزاً. تبدو هذه السمة على الإجابات عند ابن السيد؛ فمن ذكره لبعض الأقوال على وجه الاختصار أنه عندما تطرق لكيفية دخول الألف واللام على اسم الله تعالى ذكر ثلاثة مذاهب، بسط الكلام في الأولين، وجاء حديثه عن الثالث موجزاً قدم له بصيغة (يُحكى) وفي ذلك دلالة على ضعفه فلم يكن هناك ما يدعو إلى مناقشته، فقال: (والوجه الثالث في اسم الله- تعالى- يُحكى عن الخليل، وهو أن أصله (لاه) على وزن (مال)، ثم دخلته الألف واللام فقيل: (الله)، كما تقول: (المال) فالألف المسموعة في (الله) على هذا القول أصل، وعلى القولين الأولين زائدة)[١٥٤]. وكذلك عندما ذكر وزن (ذو) بدأ بقول سيبويه وبسط الكلام في مذهبه، ثم انتقل بعدها إلى رأي الخليل فقال: (وأما الخليل فكان يرى أن وزنه (فَعْلٌ) ساكن العين؛ لأن الحركة لا يقدم عليها إلا بدليل، واستدل سيبويه على أنه محرَّك العين بقولك: (ذواتا مالٍ)، والكلام فيه يطول، وفي هذا كفاية)[١٥٥]، فنجد أنَّ رأي الخليل جاء موجزاً لم يناقشه فيه على عادته في مناقشة الآراء، هذا بالإضافة إلى تصريحه في أن ما ذكره كان كافياً[١٥٦].

٥- الاستطراد عنده يكون حسب مقتضى الحال. يتعرض ابن السيد لمسائل جانبية عندما يتعرض للمسألة الأمّ، وذلك ما يسمى في عُرف التصنيف بالاستطراد، وقد بيَّن في بداية جوابه عن المسألة الأولى المتعلقة بلفظ الجلالة (الله)- تعالى- أنَّ عُدوله عن السبيل المعروفة محصور بما دعت إليه الحاجة، فقال: (وقد توخيت من ذلك ما رأيت أنه يفي بمرادك، ويكون وفق غرضك واعتقادك، ولم أعدل في ذلك عن سبيل النحو المألوفة، وطريقه المعروفة إلا أن يعرض شيءٌ لا بد من ذكره من كلام المفسرين؛ إذ لو تَقَصَّيْت

جميع ما قاله المفسرون، ورواه المحدِّثون لاتسع القول وتشعَّب، وأملَّ القارئ له وأتعب)[١٥٧]، فنجد أنَّ استطراده مرتبط بالحاجة حتى لا يدخل الملل إلى القارئ بسبب تشعب القول. ونراه كذلك عندما تطرق لحديث المصطفى– صلى الله عليه وسلم–: (ما من نبي إلا وله وصيٌّ وسِبْطَان) ذكر الروايات فيه، وفسر ألفاظ الحديث، وعدد أحاديث أخرى فيها معنى الحديث السابق منها: (أنا وأنت أبوا هذه الأمة)، ثم انتقل ليذكر أن العرب تسمي بالأبوة من كان يتولى القيام بشيء، ويتطلع إليه، ويسمون المرأة إذا أرادوا هذا المعنى (أمًّا)[١٥٨]. ثم عاد مرةً أخرى إلى تفسير معنى (السبط) وذكر أيضاً أحاديث أخرى. فنجد أن السؤال جاء ليفسر لفظ (السبط) فدعته الحاجة لذكر أحاديث أخرى ومن خلالها استطرد فذكر لفظ (الأب) و(الأم)[١٥٩].

٦– يستخدم أسلوب الحوار عندما يناقش أصحاب الأقوال. يحرص ابن السيد على استخدام وسائل الإقناع أمام الخصم، فيسلك مسلك المحاور الذي يسير مع إشكالات خصمه ليصل في النهاية إلى نقطة يكون المتلقي بعدها قد أخذ برأي ابن السيد وآمن بمذهبه، فمن ذلك قوله عندما ذكر الأبيات التي تقدمت لنا لأبي الوليد الوقَّشي، والتي أُتهم فيها من قبل البعض بأنَّه لا دين له، فجعل ابن السيد يناقش صاحب هذا القول ويسير معه خطوة خطوة، فقد دعاه في البداية إلى حُسن الظن بالشاعر، كما طلب منه ترك العجلة وحُسْن التأمل، وأخذ يحاوره حتى سكن غَرْبُهُ بعدما سمع الكلام، ثم واصل في إلقاء الشُّبَه وابن السيد يرد عليه مستخدما أسلوب المحاورة المُتَمَثّل في قوله: (فإن قلتَ، وقلتُ) وهكذا حتى قال في النهاية: (والمشهور عن الوقَّشي– رحمه الله– أنه كان يميل إلى مذهب المعتزلة. والواجب ألا يُكفر أحدٌ ممن يصلي إلى القبلة، وإن كان مخطئاً في مذهبه لتمسكه بأصل الدين. ولعله قد ترك ذلك الرأي فأقنعه كلامي)[١٦٠]، فنرى كيف استخدم أسلوب الحوار عندما ناقش صاحب الدعوى، وقد ضمن كلامه أصلاً يجب مراعاته عندما يكون هناك خلاف مع شخص، فلا يُخرج من دائرة الدين إلا

بضوابط وأصول. وختم ابن السيد كلامه في المسألة بذكر رؤيا رآها مفادها أنَّه رأى الوقَّشي ينشد بيتاً مشهوراً، وهو:

أبي الإسلام لا أبَ لي سواه إذا افتخروا بقيسٍ أو تميمِ

فكانت هذه القصة بمثابة رد آخر على صاحب الإشكال، ولكن بطريق غير مباشرٍ[١٦١].

٧- يختم المسألة بخلاصة تُجمل ما تقدم بسطه. من الأمور التي يحرص ابن السيد عليها أنه بعدما يفرغ من مناقشة الآراء، وذكر أدلة الأقوال، وبيان وجهة نظره فإنَّه يختم المسألة بعبارة مُوْجزة هي بمثابة الجملة الجامعة التي تختصر ما تقدم عرضه وبسطه، وهذا من تميّز الحس التعليمي عنده لأنَّ في ذلك ضماناً لوصول الفكرة إلى ذهن المُتلقي، وذلك نحو قوله عندما تعرض لقولهم: (حبُّ المُلوك)، فقد ذهب بعضهم إلى فتح الميم (المَلوك)، وزعم أن ضمها خطأٌ، فاستهل ابن السيد الرد عليه بقوله: (وما الخطأ إلا ما قال؛ لأنه جمع بين الغلط في الاشتقاق، والغلط في الإعراب معاً)[١٦٢]، وبعدها قام ببيان وجه الخطأ، وعزَّزَ كلامه بالشواهد، والأقوال مع بسط في الكلام، ثم ختم بعبارة قال فيها:(فقد تبين لك بما أوردناه ضعف قول هذا المخالف للجمهور، وأنه اختار ما ليس بمختار ولا مشهور، وبالله التوفيق، وهو حسبنا ونعم الوكيل)[١٦٣]، فجاءت (الفاء) في (فقد) لتعود على الكلام السابق، فربطت الجملة الأخير التي جاءت ملخِّصةً للمسألة بما تقدم من كلام[١٦٤].

٨- تبدو عليه النزعة المنطقية عندما يعرض للمسائل. قدم ابن السيد للمكتبة بالإضافة إلى مصنفاته النحوية مصنفاتٍ منطقية، وهذا يدل على تمكنه في العلوم العقلية، فكان إبان مناقشته لأدلة الخصوم أو عرضه للآراء تظهر عليه سمات العقل المنطقي الذي يميل إلى ترتيب الأدلة، ويحرص على تقديم الحجج والبراهين، ويذكر الأقوال مع بيان ما يترتب عليها؛ فيذكر لوازم كل قول حتى تكون المسألة مستوفاة العرض، وكان أحيانا يبين علاقة المنطق بالنحو، وذلك نحو قوله عندما تعرض لإعراب البيت الشعري: (وشر النساء البحاترُ) فذكر جواز الوجهين في إعرابه، أي: جعل (البحاتر) مبتدأً وخبراً، وكذلك (شر

النساء)، ثم ذكر أن بعض النحويين لا يجيزون تقديم خبر المبتدأ عليه إذا كان معرفة، فلا يجيزون أن يقال: (أخوك زيدٌ)، والمراد:(زيدٌ أخوك)، وذكر حججهم التي منها أن الإشكال يقع فلا يعلم السامع أيهما المسند وأيهما المسند إليه، فلذا لم يجز التقديم، فعلى مذهبهم لا يجوز أن يكون (شر النساء) خبراً مقدماً. فقام ابن السيد بالرد عليهم بأن صناعة النحو– وقد شرح جواز الوجهين في أول المسألة– تجيز ذلك، بالإضافة إلى أن صناعة المنطق تسمح بمثل هذه الصورة، فقد قالوا: (إن في القضايا المنطقية قضايا تنعكس فيصير موضوعها محمولاً، ومحمولها موضوعاً، والفائدة في كلتا الحالتين واحدةٌ)[١٦٥]، وقام بشرح الانعكاس والانقلاب في القضايا، ثم ختم بقوله: (وإنما ذكرنا هذا– وإن كان لا مدخل له في صناعة النحو– ليعرف هؤلاء القوم أن صناعة المنطق قد ناسبت صناعة النحو في هذا المعنى بعض المناسبة، وإن لم يكن غرض الصناعتين واحداً) [١٦٦]، فقد تبين لنا بعد العرض السابق كيف وظف ابن السيد علم المنطق في النحو من خلال ربطه بين قضاياه وقضايا المبتدأ والخبر، مع بيان وجه المناسبة بين العلمين[١٦٧].

٩– يكثر توظيف الشعر في كلامه. حرص ابن السيد على تقريب وجهة نظره مستخدماً في ذلك كل الوسائل التي تعين عليه، ومنها: أنه سعى ليمثل للمعنى المطروق من شواهد شعرية، وهي ليست على سبيل الاستشهاد للقاعدة–كما هو الشائع بالنسبة للشواهد–بل على سبيل تقريب الصورة، وذلك نحو قوله عندما تحدث عن معاني (ربَّ):(ومما جاءت فيه (ربَّ) بمعنى القلة قول العرب: (ربَّما خان الأمينُ)، و:(ربَّما سَفِهَ الحليمُ)؛ أي أن هذا قد يكون وإن كان الأكثر غيرَه، كما قال قيس بن زهير:

أظنُّ الحِلمَ دلَّ عليَّ قومي وقد يستجهلُ الرجلُ الحليمُ [١٦٨]، فنرى كيف مثَّل للمعنى السابق بهذا البيت. وكذلك نراه عندما ذكر الغرض من صفة النكرة فبين أن وصفها هو تقريبها من المعرفة، وتعرض لمسألة الحدّ عند المتكلمين، أي: أهل المنطق، فقال:

(ولهذا قال المتكلمون: الزيادة في الحد نقصانٌ من المحدود. وفي هذا المعنى يقول بعض المحدثين:

يُسرُّ الفتى بالحَين يجلب راحةً وأيَّامه تمضي كما انتَثَرَ العِقدُ

وينقصُ منه كلَّ وقتٍ يزيدُهُ كما نقص المحدودُ حِينَ نما الحدُّ)[١٦٩]، فنجده قد مثل للمفهوم السابق بهذه الأبيات التي دارت حول الفكرة نفسها[١٧٠].

ومن صور تعلقه بالشعر أنه كان شديد الحفاوة بأبي الطيب المتنبي. مثلت الشواهد الشعرية مادةً هامةً عند ابن السيد، فقد حرص كل الحرص على تعزيز أقواله، واختياراته بالشواهد الشعرية، والتي كان للجاهليين النصيب الأوفر فيها، أمَّا المحدثون فقد كان لهم حضور في كثير من المسائل، فاستشهد ابن السيد بالبحتري، وأبي تمام وغيرهما، وكان المتنبي حاضراً بشكل لافت، إذ كان ذكره يفوق ذكر غيره من شعراء المحدثين، فقد استشهد باستخدامه لبعض الألفاظ في شعره[١٧١]، وَوَجَّه ما عابه النقاد عليه[١٧٢]، كما ذكر من أبياته للتمثيل على الفكرة المطروحة[١٧٣]، وعندما ذكر المواضع التي تقع فيها (ربَّ) للتقليل والتخصيص انطلق من الجاهليين، ثم وصل عند المحدثين، فقال: (ونحن نذكر أبياتاً كثيرة من أشعار المحدثين يبين في جميعها أن (ربَّ) للتقليل، كثر استعمالهم لها، فلم ينكرها أحدٌ من العلماء عليهم فصارت لذلك كأنها حجة، فمن ذلك قول أبي تمام...)[١٧٤]، فقام بعدها بسرد الشواهد فذكر بيتاً لأبي تمام، ثم جاء دور المتنبي فذكر له ثمانية أبيات مما يدل على تعلقه بديوانه حتى حرص على هذه الوفرة من شواهده[١٧٥].

أبرز النتائج

١- تعاقب النحاة على النظر في المسألة لا يفضي حتماً إلى تكرار المعالجة، أو النتائج؛ مما قد يظهر لنا تراثاً يزداد عمقاً بتراكم محاولات العلماء في مراحل تاريخية متعاقبة.

٢- موسوعيّة العالم النحوي كانت تتيح المجال لاتساع السؤال وانديا‌ح دائرة الجواب، كما أنَّها تظهر سماتٍ أسلوبية متنوعة بتنوع مقدماته المعرفية.

٣- آليَّات الجواب عند ابن السيد لم تنحصر بالأدوات النحوية على الرغم من معالجته النحوية العميقة للمسائل الموجهة إليه، ومن ذلك عنايته بالتعليل، وهي سمة تسربَّتْ من العلوم العقلية، وكذلك اهتمامه بكشف غموض القول، وهذا ما ليس من وَكْد النحاة في معالجاتهم المسألة النحوية.

٤- عناية ابن السيد بإيراد الأقوال المختلفة في المسألة لم تكن جمعاً محضاً لها ولا أمراً مقصودا لنفسه، بل كانت استقراءً للوجوه الممكنة في المسألة، ثم امتحاناً لصحَّتِهَا وقابليتها العلمية للإجابة عن السؤال.

الهوامش:

(١) نشر محقق الكتاب سنة ٢٠٠٧ كتاباً بعنوان (رسائل في اللغة لابن السيد البطليوسي)، وصدر عن مركز الملك فيصل بالرياض، واشتمل على ثماني عشرة رسالة في اللغة والأدب والنحو والفلسفة، وخلا من مقدمة للمؤلف، وقد وردت من هذه الرسائل ثلاث عشرة رسالة في كتابنا(المسائل والأجوبة)، أي: أنَّ كتاب المسائل والأجوبة مشتمل على رسائل في اللغة باستثناء خمس رسائل. علماً بأنَّ المحقق الفاضل لم يُشرْ إلى هذه المسألة عندما قدَّم لكتاب المسائل والأجوبة، بل إنه ذهب في مقدمة الرسائل إلى أنَّ الكتابين مختلفان. ومما هو جدير بالذكر أنَّ المحقق عندما أعاد نشر ما تقدم تحقيقه في الرسائل قد زاد في التعليقات، فلم يكن عمله إعادة للنشر فقط. وقد نشر د.إبراهيم السامرائي مختارات من الكتاب في مجموعة سمَّاها: رسائل في اللغة، وطبع في بغداد سنة ١٩٦٤.

(٢) عرف العلماء السماع بأنه: كلام عربي فصيح، منقول إلينا نقلاً صحيحاً، خارج عن حد القلة إلى حد الكثرة. يُنظر: لمع الأدلة ٨٨.

(٣) يُنظر المسائل والأجوبة (١٤١/١)

(٤) الحديث هو قول المصطفى–صلى الله عليه وسلم–(فيما سقتِ السماءُ والعيونُ والبعلِ العُشْرُ)، بجرِّ (البعلِ)، والرواية التي أنكرها ابنُ السيد هي رفع (البعل). الحديث في الموطأ١/٢٧٠.

(٥) النساء ١٧٦.

(٦) البقرة ١١١.

(٧) يُنظر الأصول٢/٣٥٨.

(٨) يُنظر المسائل والأجوبة ٢٣٢/١.

(٩) يُنظر المسائل والأجوبة ٩٩/١، و١٥٨، و١٩١، و٢٢٤، و٢٧١، و٢٧٢.

(١٠) يُنظر المسائل والأجوبة ٢١١/١.

(١١) المسائل والأجوبة ١٢٨/١. ويُنظر للمزيد: ٩١/١، ٢١١/١، ٤٤٣/٢.

(١٢) النور٣٥.

(١٣) المسائل والأجوبة ١٥٩/١. ويُنظر للمزيد: ١٢٦/١، ٤٤٥/٢، ٤٦٥/٢.

(١٤) يُنظر المسائل والأجوبة ١٨٩/١، ٢٠٠.

(١٥) يُنظر المسائل والأجوبة ٣٢٧/١.

(١٦) يُنظر المسائل والأجوبة١ /٦٦–٦٧.

(١٧) وردت صور أخرى لم نذكرها مثل: والعرب تحذف ١٨٤/١، والعرب تُخْرِج ١٩٩/١، والعرب تفعل ٤٣٦/٢، وقوله أيضاً: أصل ذلك أنَّ العرب ٤٢٨/٢.

(١٨) الكتاب ١٢٧/١-١٣٠.

(١٩) شرح السيرافي ١-٤٤٦. ويُنظر المسائل والأجوبة ٤٥٧/١، و٣٧/٢.

(٢٠) المسائل والأجوبة ٥٤٧/٢.

(٢١) يُنظر شرح ابن السيد لبيان خطأ الاشتقاق ١١٤/١.

(٢٢) المسائل والأجوبة ١١٦/١

(٢٣) يُنظر المسائل والأجوبة ٥١٤/٢. وقد ينص صراحة على أنه لم يُسمع عن العرب. يُنظر ١٢٣/١.

(٢٤) المنصف لابن جني٤٥٢/١.

(٢٥) يُنظر للمزيد: القياس في النحو د. منى إلياس٢١، والأصول للدكتور تمَّام حسَّان ١٧٤.

(٢٦) المسائل والأجوبة ٢٤٦/١.

(٢٧) يُنظر المسائل والأجوبة ٥٢٣/٢.

(٢٨) المسألة في سر الصناعة ٥٧٧/٢-٥٧٨.

(٢٩) يُنظر المسائل والأجوبة ٥٢٦/٢.

(٣٠) يُنظر المسائل والأجوبة ٦١٦/٢-٦١٧.

(٣١) هناك صور أخرى لم نذكرها، مثل قوله: هو شاذ خارج عن قياس التصريف الموجود في كلامهم٦١١/٢، وكان قياس المضارع من هذا أن يقال٦٤٤/٢، وعلى هذا القياس يقولون٤٨٦/٢.

(٣٢) هذه الضوابط المنهجية تُعرف بـ(قواعد التوجيه)، وهو مفهوم وضعه د. تمام حسان وجمع له طائفة من القواعد، فكان من رواد هذه الفكرة. يُنظر كتابه: الأصول٢٢٠.

(٣٣) الكتاب٤٩٨/٣.

(٣٤) حكاه عنه السيرافي، يُنظر شرح الكتاب٤٤٤/٢، والمقتضب٣٣٥/٢.

(٣٥) يُنظر شرح السيرافي٤٤٤/٢.

(٣٦) المسائل والأجوبة٨٥/١.

(٣٧) المسائل والأجوبة ٩٣/١.

(٣٨) يُنظر المسائل والأجوبة ٩٤/١.

(٣٩) المسائل والأجوبة ١٢٣/١.

(٤٠) المسائل والأجوبة ٩٨/١.

(٤١) المسائل والأجوبة ١٠٣/١.

(٤٢) المسائل والأجوبة ١٢٤/١.

(٤٣) المسائل والأجوبة ١٢٢/١. ويذكر أحياناً أن هذا القول يتناقض مع قوانين النحاة. يُنظر:٦١٧/٢.

(٤٤) ذهب سيبويه إلى أن الميم في (اللهم) بدل من (ياء) النداء، وعليه فلا يجوز أن تقول: يا اللهم، فردَّ ذلك الفراءُ وأجاز مستدلاً بالشعر. وقال البصريون: إنه لا حجة فيما ذهب إليه الفراء؛ لأنه جاء في الشعر على وجه الضرورة. وما كان على وجه الضرورة لم يجعل أصلاً يبنى عليه. المسائل والأجوبة ٧٨/١. ويُنظر كذلك ٦٢٤/٢.

(٤٥) يُنظر المسائل والأجوبة٢ /٦١١.

(٤٦) المسائل والأجوبة ٤٢/١.

(٤٧) المسائل والأجوبة ٦٤/١.

(٤٨) المسائل والأجوبة٢/٥٨٤. تقدم لنا كلام طويل من هذه المسألة ذكرناه في المبحث الأول عندما تعرضنا لأقول العرب أثناء حديثنا عن مصادره المعرفية.

(٤٩) يُنظر أصول النحو العربي، د. محمد خير الحلواني١٠٥.

(٥٠) المسائل والأجوبة ٣٣٢/١. وهذا التعليل منسوب إلى الكسائي، وعليه اعتماد جميع الكوفيين، ويبدو أن ابن السيد أخذه منهم، وقال عنه الزجاجي: ليس بشيء. يُنظر كتاب الخط للزجاجي ١٩.

(٥١) المسائل والأجوبة ٣٩٩/١.

(٥٢) المسائل والأجوبة ١٢٣/١.

(٥٣) لم نذكر كل ما أحصيناه من صور التعليل. يُنظر أمثلة أخرى في: ٤٨/١، ٦٢، ٨٠، ٢٠٤، ٢٢٥، ٤٠٣، و٤٢٧/٢.

(٥٤) يُنظر المسائل والأجوبة ٦٢٩/٢.

(٥٥) المسائل والأجوبة ٤٠/١.

(٥٦) يُنظر المسائل والأجوبة ٨٦/١.

(٥٧) المسائل والأجوبة ٢٤٠/١.

(٥٨) يُنظر المسائل والأجوبة ٢٥٠/١.

(٥٩) يُنظر المسائل والأجوبة ٢٨١/١.

(٦٠) يُنظر المسائل والأجوبة ٩٢/١.

(٦١) ثمة أمثلة أخرى، يُنظر: ٥٥/١،٧٧،١٨٢،١٨٧،٢٣١،٢٩٠/// ٥٣٥/٢،٦١٤.

(٦٢) الكتاب٢ /١٨٥-١٨٦.

(٦٣) المسائل والأجوبة ٣٨٢/١.

(٦٤) المسائل والأجوبة ٥٢٥/٢.

(٦٥) يُنظر المسائل والأجوبة ٦١٦/١.

(٦٦) المسائل والأجوبة١٨١/١-١٨٢. وتُنظر بقية المواضع المتعلقة بسيبويه ٧٧/١، و٨١، و٨٢، و٢٩٠، و٣٢٩، ٣٣٤-٤٦٤/٢، و٤٦٩، ٥٣٢، ٥٧٦.

(٦٧) المسائل والأجوبة ٥٥٧/٢.

(٦٨) يُنظر المسائل والأجوبة ٦٠٢/٢، و٦٢٩.

(٦٩) يُنظر المسائل والأجوبة ٤٦٤/٢.

(٧٠) المسائل والأجوبة ٥٢٨/٢.

(٧١) المسائل والأجوبة ٣٩٢/١-٣٩٣.

(٧٢) يُنظر المسائل والأجوبة ٢٣٢/١.

(٧٣) المسائل والأجوبة٣٤٥/١. ويُنظر كذلك ٤١٠/١، فقد ذكر تفسير أبي بكر الصولي لبيت أبي تمام، ثم ذكر وجهاً جديداً يجوز عنده.

(٧٤) المكتفى ٣٦٩.

(٧٥) المسائل والأجوبة ٢٦٤/١.

(٧٦) الكتاب ١٢٧/١-١٣٠.

(٧٧) المسائل والأجوبة ٥٤٤/٢.

(٧٨) المسائل والأجوبة ٥٤٨/٢-٥٤٩.

(٧٩) لم نذكر كل المواضع التي تتعلق بتفسير الغامض من كلام العلماء، للمزيد يُنظر:٢٣١/١، و٥٦٠/٢، ٥٨٣، ٦٣٧.

(٨٠) الأنبياء ٩٧.

(٨١) المسائل والأجوبة١٠٢/١.

(٨٢) المسائل والأجوبة٢٨٤/١.

(٨٣) يُنظر المسائل والأجوبة ٤٤٩/٢

(٨٤) يُنظر المسائل والأجوبة ٤٥٦/٢، و٤٦١. كما نراه في موضع يبيّن حقيقة الاعتراض، وأنه لا يدل على نقصان الشيء المعترَض فيه، ولا يقتضي أن ذلك من أجل اختلال معانيه ومبانيه، فقد يعترض المعترِض في شيء صحيح لنقصان فطرته، أو قلة معرفته، أو غيرها من الأمور. يُنظر ١٠٧/١.

(٨٥) المسائل والأجوبة ٣٩٢/١

(٨٦) يُنظر بقية المواضع التي استخدم فيها أسلوب التنكير:٢٦٨/١، و٣٦٠، و٤٥٤/٢، و٥٣٧.

(٨٧) قال سيبويه: (هذا بابٌ من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله، ومعناه، وذلك قولك: عجبت من ضربٍ زيداً...و: من ضربٍ زيداً عمْراً...). الكتاب ١٨٩/١ وما بعدها.

(٨٨) يُنظر المسائل والأجوبة ٦٣٨/٢.

(٨٩) قد يكون في ذكرهم بصيغة الإبهام دليل على ضعف رأيهم حتى لو لم يبين السبب.

(٩٠) يُنظر المسائل والأجوبة٥٩٤/٢ وما بعدها.

(٩١) يُنظر المسائل والأجوبة٦٠/١. وللمزيد يُنظر بقية المواضع المتعلقة بالصنعة والمعنى ١٦٨/١، و١٧٠، و٢٠٦، و٣١٩-٦٣٤/٢.

(٩٢) آل عمران١٨

(٩٣) المسائل والأجوبة ١٦٨/١-١٦٩.

(٩٤) المسائل والأجوبة ٤٥٩/١ وما بعدها.

(٩٥) يُنظر للمزيد بقية المواضع التي لجأ فيها إلى التقسيم،٤٠/١، و١٦٧، و٣١٥، و٣٩٧. وهي أكثر من ذلك بكثير. ومن صور اهتمامه بالتقسيم أنه يلجأ إلى الحكم على الوجوه بالقوة أو الضعف ثم يقوم بتعديدها. يُنظر ١٧٤/١، و٤٣٩/٢. كذلك نراه عندما تعرض لبيان الفرق بين النعت وعطف البيان والبدل ذكــر الأمور المختلفة، ثم المشتركة، ثم ما ينفرد به كلٌّ منهما، ثم ما يختص به الواحد يُنظر ٣٨٢/١.

(٩٦) يُنظر المسائل والأجوبة ٤٠٢/١.

(٩٧) المسائل والأجوبة ٤٠٤/١.

(٩٨) المسائل والأجوبة ٥١/١. ويُنظر للمزيد بقية المواضع:٤٤/١، و٦٧، و١٧٢.

(٩٩) المسائل والأجوبة ٦٢٢/٢.

(١٠٠) المسائل والأجوبة ٦٥٤/٢.

(١٠١) يُنظر بقية مواضع الربط: ٥٦/١، و٨٠، و٣٣٦ /// ٥٦٩/٢، و٥٩٧.

(١٠٢) البقرة ٩١.

(١٠٣) لعله يُريد صلاحية الاسم للتعجب منه.

(١٠٤) المسائل والأجوبة ٢٢٠/١.

(١٠٥) ويُنظر كذلك٣٥٤/١، فقد ذكر قوله تعالى(هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم...) [الصف١٠]، وتوقف عند جزم (يغفر)، وعدد المذاهب فيه، وبعدما فرغ قال(ونظير هذا من الأمور الفلسفية...)، وأتى بمثال عن العلة والمعلول يدور حول فكرة الآية نفسها، وهي: أنْ يكون للشيء سببان: قريب وبعيد فينسب المسبَّب إلى السبب الأبعد من أجل أنه سبب للمُسبِّب الأقرب. ومن صور جمعه بين المتباعدات أنه يوسع من دائرة الردّ ويظهر إمكانية توظيفه في الردّ على مسألة أُخرى. يُنظر ٣٢٣/١.

(١٠٦) يُنظر المسائل والأجوبة ٢٨٧/١.

(١٠٧) المسائل والأجوبة١ /٢٨٩.

(١٠٨) يُنظر المسائل والأجوبة ٥٠١/٢.

(١٠٩) يُنظر المسائل والأجوبة ١٦٣/١.

(١١٠) يُنظر المسائل والأجوبة ٥٨٩/٢.

(١١١) يُنظر المسائل والأجوبة ٢٤٧/١.

(١١٢) يُنظر المسائل والأجوبة ٤٢٤/٢، و٥٠٢، و٥٢٨، و٦٢٠.

(١١٣) يُنظر المسائل والأجوبة ١٢٢/١، و٣٠٩، و٥٤٥/٢، و٥٨٧.

(١١٤) يُنظر المسائل والأجوبة ٦٤٧/٢.

(١١٥) يُنظر المسائل والأجوبة ٤٧٦/٢، و٤٨٨، و٥١٣، و٥٥٦.

(١١٦) النور٣٥

(١١٧) المسائل والأجوبة ١٦٣/١.

(١١٨) المسائل والأجوبة ٦٢٠/٢-٦٢١.

(١١٩) يُنظر المسائل والأجوبة ١٧٩ وما بعدها.

(١٢٠) المسائل والأجوبة ٦٢٠/٢.

(١٢١) يُنظر بقية المواضع:١٥٨/١، و٢٨٠، و٥٠٠/٢، و٥٤٦، و٥٧٥، و٦١٦، ٦٥٣.

(١٢٢) يُنظر على سبيل المثال: ٤١/١، و٨٢.

(١٢٣) يُنظر المسائل والأجوبة ١٥٨/١.

(١٢٤) يُنظر المسائل والأجوبة ٥٨٠/٢.

(١٢٥) يُنظر المسائل والأجوبة ٥٦١/٢.

(١٢٦) يُنظر المسائل والأجوبة ٥٥٢/٢.

(١٢٧) المسائل والأجوبة ٢٥٧/١.

(١٢٨) ومن صور الاختيار أيضاً عنده أنه أحياناً لا يذكر كل الوجوه، بل يختار منها. يُنظر ٣٩٧/١.

(١٢٩) المسائل والأجوبة ٤٥١/٢.

(١٣٠) يُنظر المسائل والأجوبة ٤٥٢/٢.

(١٣١) المسائل والأجوبة ١٠٦/١.

(١٣٢) يُنظر بقية المواضع التي حث فيها ابن السيد على التأمل:١١٨/١، و١٣٨، و١٧٦، و١٨٠، و١٨٩، و٢٢٠، و٢٦١، و٢٧٤، و٣١١، و٥٠٧/٢.

(١٣٣) يُنظر المسائل والأجوبة ٢/٤٣١.

(١٣٤) المسائل والأجوبة ٢/٤٣٢.

(١٣٥) المسائل والأجوبة ١/٣٧٣.

(١٣٦) المسائل والأجوبة ٢/٢٨٦.

(١٣٧) يُنظر بقية المواضع التي اجتهد فيها ابن السيد، أو حث فيها على الاجتهاد: ١/١٥٦، و٢٦٣، و٤٠٢ – ٢/٤٢٨، ٥١٨، و٥٢٦، و٥٥٧. ومما هو جدير بالذكر أن الدعوة إلى الاجتهاد وإعمال العقل جاءت في مقدمة المؤلف وفي خاتمة المسألة الأخيرة، فكانت بمثابة ردّ العَجُز على الصدر. يُنظر ١/٣٦ و٢/٦٦٠.

(١٣٨) المسائل والأجوبة ١/٥٥.

(١٣٩) المسائل والأجوبة ١/١٨٣.

(١٤٠) المسائل والأجوبة ١/٢٧١.

(١٤١) كان ابن السيد كثير الاستخدام لهذا الأسلوب، يُنظر للمزيد بقية المواضع:١/٦٣، و٦٤، و٩٣، و٩٩، و١٠٣، و١٧١، و٢٧٦، و٣٥٨، و٣٥٩، –٢/٥٣٩، و٥٧٦.

(١٤٢) يُنظر المسائل والأجوبة ١/١١١، و٢/٥٢٨.

(١٤٣) يُنظر المسائل والأجوبة ١/٢٧٦.

(١٤٤) يُنظر المسائل والأجوبة ١/٥٢.

(١٤٥) المسائل والأجوبة ١/١١٣.

(١٤٦) الروم ٢٧.

(١٤٧) المسائل والأجوبة ٢/٥٠٠.

(١٤٨) المسائل والأجوبة ١/٣٦١.

(١٤٩) المسائل والأجوبة١/٨٦.

(١٥٠) المسائل والأجوبة١/٣٥١.

(١٥١) المسائل والأجوبة١/٣٥٢.

(١٥٢) المسائل والأجوبة١/٣٥٤. ويُنظر كذلك:٢/٦٣٠.

(١٥٣) المسائل والأجوبة١/٣٩٩.

(١٥٤) المسائل والأجوبة ١/٧٣.

(١٥٥) المسائل والأجوبة ١/٣٣٠–٣٣١. ونراه أيضاً في كثير من المواضع ينصُّ على أنَّ الشهرة تُغني عن الإطالة، فلا داعي لإيراد الأمثلة. يُنظر ١/٦٢، و١٦٩، و١٨٤، و٢١٥، و٢٧٠، و٣٨٢.

(١٥٦) يُنظر بقية مواضع الاختصار ١/٢٢١، و٢/٥٩١.

(١٥٧) المسائل والأجوبة ١/٣٩-٤٠.

(١٥٨) المسائل والأجوبة١/٢٠١-٢٠٢.

(١٥٩) يُنظر بقية مواضع الاستطراد: ١/٧٠، و٩٥.

(١٦٠) المسائل والأجوبة ٢/٤٥٦.

(١٦١) يُنظرُ بقية المواضع التي استخدم فيها أسلوب الحوار:١/١٤٢، و٢٦٩.

(١٦٢) المسائل والأجوبة ١/١١٣-١١٤.

(١٦٣) المسائل والأجوبة ١/١١٩.

(١٦٤) يُنظر بقية مواضع تلخيص المسائل: ١/٨٥، و٣٤٥، و٢/٤٨٣.

(١٦٥) المسائل والأجوبة١/٢٧٦-٢٧٧.

(١٦٦) المسائل والأجوبة١/٢٧٧.

(١٦٧) ويُنظر كذلك:١/٤٠٤، فقد تعرض لباب: النِّسَب الأربع، وباب: الحدّ أو القول الشارح، وهما من مباحث علم المنطق؛ وذلك عندما ذكر سبب عدم جواز أن توصف المعرفة بما هو أخصّ منها وأكثر تعريفاً، وجاز ذلك في النكرة.

(١٦٨) المسائل والأجوبة ١/٢٩٢.

(١٦٩) المسائل والأجوبة١/٤٠٥.

(١٧٠) ويُنظر كذلك بقية المواضع التي مثل فيها للفكرة بالشعر: ١/١٠٧، و٢٨٩، و٣٠٧.

(١٧١) يُنظر المسائل والأجوبة ٢/٤٦٧.

(١٧٢) يُنظر المسائل والأجوبة ٢/٥٨٩.

(١٧٣) يُنظر المسائل والأجوبة ١/١٠٧.

(١٧٤) المسائل والأجوبة ١/٢٩٦.

(١٧٥) يُنظر بقية المواضع التي استشهد فيها بأبيات المتنبي: ١/٢٣٦، و٢٨٩، و٢٩٧، و٢٩٨، ٣٠١، و٣٠٢، و٣١٩، ٢/٤٧٢، و٤٧٣، و٥٤٢، و٥٧٣، ٥٩٠.

المصادر والمراجع

١-الأصول في النحو لابن السرَّاج(٣١٦هـ)، تحيقيق د.عبدالحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦.

٢-الأصول، دراسة ايبستولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، د.تمَّام حسَّان، دار الثقافة-المغرب، ١٩٩١.

٣-أصول النحو العربي، د.محمد خير الحُلواني، أفريقيا الشرق، المغرب، ٢٠١١.

٤-رسائل في اللغة لأبي محمد عبدالله بن السيد البطليُوسِي(٥٢١هـ)، تحقيق د. وليد السراقبي، ط١، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، الرياض، ٢٠٠٧.

٥-سر صناعة الإعراب لابن جنّي(٣٩٢هـ)، تحقيق د.حسن هنداوي، ط٢، دار القلم، دمشق، ١٩٩٣.

٦-شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي(٣٦٨هـ)، تحقيق أحمد مهدلي، وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨.

٧-القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات، د.منى إلياس، ط٤، دار الفكر، دمشق، ٢٠١٨.

٨-الكتاب لسيبويه (١٨٠هـ)، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨.

٩-كتاب الخط لأبي القاسم الزجاجي(٣١١هـ)، تحقيق د.غانم قدوري الحمد، ط١، دار عمار، الأردن، ٢٠٠٠.

١٠-لمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات الأنباري(٥٧٧هـ)، تحقيق د. أحمد عبدالباسط، ط١، دار السلام، مصر، ٢٠١٨.

١١-المسائل والأجوبة لأبي محمد عبدالله بن السّيد البَطَلْيُوسِي(٥٢١هـ)، تحقيق د. وليد السراقبي، ط١، قنديل للنشر والتوزيع، الإمارات، ٢٠١٩.

١٢-المكتفى في الوقف والابتداء لأبي عمرو الداني(٤٤٤هـ)، تحقيق د.يوسف المرعشلي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، .١٩٨٧

١٣-المقتضب لأبي العباس المبرّد(٢٨٦هـ)، تحقيق الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة، مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.

١٤-المنصف، شرح تصريف المازني لابن جني، تحقيق د.رمضان أيوب، ط١، دار اللباب، تركيا، .٢٠١٨

١٥-الموطأ للإمام مالك بن أنس الأصبحي(١٧٩هـ)، تحقيق الشيخ محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٥.